

### كتاب الفرائض<sup>(١)</sup>

قال رسول الله ﷺ: " تعلموا الفرائض<sup>(٢)</sup> ، وعلموها الناس ، فإنها نصف العلم، وإني امرؤ مقبوض، وستنزع العلم من أمتي حتى يختلف الرجلان في فريضة فلا يجدان من يعرف حكم الله فيها ".  
وفي الكتاب أبواب:

(١) هو الفقه المتعلق بالإرث، وعلم ما يوصل لمعرفة قدر ما يجب لكل ذي حق في التركة فحقيقته مركبة من الفقه المتعلق بالإرث، ومن الحساب الذي يتوصل به إلى معرفة قدر ما يجب لكل وارث وبدأ أولاً ببيان الحقوق المتعلقة بالتركة ونهايتها خمسة كما ذكره وطريق حصرها إما بالاستقراء وهو الظاهر أو بغيره، وفي ذلك طريقان أحدهما أن يقال الحق المتعلق بالتركة إما ثابت قبل الموت أو بالموت، والثابت قبله إما أن يتعلق بالعين أو لا، الأول هو الحقوق المعينة وإليه أشار بقوله: "حق تعلق بعين". والثاني: الدين المطلق وإليه أشار بقوله: "ثم تقضى ديونه". والثابت بالموت إما للميت وهو مؤن تجهيزه أو لغيره وهو الوصية وإليه أشار بقوله: "وصاياها" أو هو الميراث وإليه أشار بقوله: "ثم الباقي لوارثه" والطريق الثاني أن يقال: الحق إما للميت أو عليه أو لا له ولا عليه، الأول: مؤن التجهيز، والثاني: إما أن يتعلق بالذمة فقط وهو الدين المطلق أو لا وهو المتعلق بعين التركة، والثالث: إما اختياري وهو الوصية أو اضطراري وهو الميراث. وذكر المصنف هذه الحقوق مرتبة فكل واحد مقدم على ما بعده، وقوله: يخرج من تركة الميت حق تعلق بعين أي بعين من التركة أو بهما جميعاً والتركة: بفتح التاء وكسر الراء ويموز تسكين الراء مع فتح التاء وكسرها، وهو بمعنى المتروك، كالطلبة بمعنى: المطلوب وتركة الميت ترائنه وهو الميراث وضبطه بعضهم: بأنه حق قابل للتجزئة ثبت لمستحق بعد موت من كان له لوجود قرابة بينها أو ما في معناها. والمراد بالعين الذات ثم مثل للحق المتعلق بالعين بقوله: "كالمرهون" يعني إذا حيز قبل موت الراهن الحوز الشرعي المتقدم في باب الرهن وبقوله: "وعبد جنى جنانية" أي: جنانية توجب مالا كالخطأ والعمد إذا عفا الولي على مال واستهلك مالا لشخص لم يأتمنه عليه فلو اجتمع في الجناني رهن وجنانية، قدم المجني عليه لانحصار حقه في عين الجناني فيخير الورثة بين أن يفدوه أو يسلموه، فإن فدوه بقي رهنا، وإن أسلموه خير المرتهن بين أن يسلمه للمجني عليه، ويبقى دينه بلا رهن أو يفديه بأرض الجنانية ثم إذا حل الدين بيع. ويبدأ بما فداه به المرتهن، فإن لم تف قيمته بما فداه لم يتبع الورثة بشيء، وإن فضل منها شيء أخذ من دينه، وما فضل بعد ذلك فللورثة. مواهب الجليل ٨ / ٥٧٩.

(٢) أخرجه ابن ماجه (٢٧١٩)، والدارمي (٢٢١)، والحاكم (ج ٤: ص ٣٣٣).

## الباب الأول في بيان الوراثة والتوريث

والتوريث: إما بسبب، وإما بنسب.

والسبب إما عام كجهة الإسلام في صرف الميراث إلى بيت المال على المشهور. وإما خاص كالإعتاق، ولا يرث به إلا بالعصوبة، أو كالتكاح، ولا يرث به إلا بالفرضية. وأما النسب: فالقراية.

والمستحقون بها نوعان: نوع يستحق بغير واسطة وهم البنون والبنات والآباء والأمهات، ونوع يستحق بواسطة بينه وبين الميت، وهم أربعة أصناف:

الأول: ذكور يتسبون بذكور، وهؤلاء هم العصبة، كبنين البنين وإن سفلوا، وآباء الآباء وإن علوا، والإخوة وبنينهم وإن بعدوا، والأعمام وبنينهم وإن بعدوا، فهؤلاء لا يرث منهم إلا من تسبب بذكر.

وأما من تسبب بأنثى فلا ميراث له، كالجد للأم وبنين الإخوة للأم، وبنين البنات، ومن في معنى ذلك إلا الإخوة للأم، لكن لا يرث هؤلاء بالتعصيب.

الصنف الثاني: إناث يتسبين بإناث، ولا يرث من هذا الصنف إلا اثنتان: الجدة للأم والأخت للأم.

الصنف الثالث: ذكور يتسبون بإناث، ولا يرث من هذا الصنف إلا واحد وهو الأخ للأم.

الصنف الرابع: إناث يتسبين بذكور، ويرث من هذا الصنف ثلاثة: الأخوات للأب، وبنات البنين، والجدة أم الأب.

وقد تحصل من هذا أن الوارثين من الرجال عشرة: الابن، وابن الابن وإن سفل، والأب، والجد لأب وإن علا، والأخ وابن الأخ الشقيق أو للأب وإن بعد، والعم الشقيق، أو للأب، وابنه وإن بعد، والزوج، ومولى النعمة.

والوارثات من النساء سبع: البنت، وبنت الابن وإن سفلت، والأم، والجدة وإن علت، والأخت، والزوجة، وموالة النعمة.

ومن عدا هؤلاء كأبي الأم وأمه، وأولاد البنات وبنات الإخوة وبنات الأخوات وبنين الإخوة للأم، والعم للأم وأولاده، والعمات والأخوال والخالات وأولادهن، وبنات الأعمام، فهم من ذوي الأرحام، ولا شيء لهم ولا لمن أدل بهم.

ولنذكر ما به تكون الوراثة:

تكون بنوعين: تعصيب، وسهام مقدرة.

ومعنى التعصيب أن من يرث منهم يستغرق المال إذا انفرد، ويستحق الباقي عن ذوي السهام إذا كان معه ذوو سهام. ويرث به كل ذكر يلبي بنفسه أو بذكر.

وأما السهام، وهي الفروض المقدرة، فيرث بها ثلاثة أصناف:

صنف لا يرثون إلا بها خاصة، وهؤلاء ستة: الأم والجدة والزوج والزوجة والأخ للأم والأخت للأم.

وصنف يرثون بها وبالتعصيب، وقد يجمعون بينهما. وهؤلاء اثنان: الأب والجد. فإن الأب يفرض له السدس مع الولد أو ولد الابن، ثم إن فضل له شيء أخذه بالتعصيب، وكذلك الجد، وسيأتي له مزيد بيان إن شاء الله.

وصنف يرثون تارة بها وتارة بالتعصيب، ولا يجمعون بينهما.

وهؤلاء أربع، وهن: البنات وبنات الابن والأخوات الأشقاء والأخوات للأب.

فإن البنات يفرض للواحدة منهن النصف، وللأختين فصاعدا الثلثان، فإن كان هن أخ لم يرثن بالسهم وورثن بالتعصيب.

وكذلك حكم بنات الابن إذا استحققن الوراثة، كحكم البنات إذا انفردن أو كان معهن ذكر في درجتهم أو أسفل منهن.

وكذلك الأخوات الأشقاء أو اللاتي للأب مع عدم الأشقاء: فللواحدة منهن النصف، وللأختين فصاعدا الثلثان. ويعصبهن أربعة أصناف: الجد، والأخ في درجتهم، وبنات الصلب، وبنات الابن.

ولنين الفروض المقدرة، وهي ضربان: فرض هو أصل مقدر بالنص، وفرض ليس بأصل ولكنه ثبت لعارض أو جب خروجه عن الأصل.

فأما الفروض التي هي أصول، فهي ستة: النصف ونصفه وربعه والثلثان ونصفهما وربعهما.

فالنصف: فرض خمسة: بنت الصلب، وبنات الابن مع عدمها، والأخت للأب والأم، أو للأب مع عدمها، والزوج مع عدم الحاجب.

والربيع: فرض صنفين: الزوج مع وجود الحاجب، والزوجة أو الزوجات مع فقده.

والثمن: فرض الزوجة أو الزوجات مع وجود الحاجب.

والثلثان: فرض كل ابنتين فصاعدا، تستحق إحداهن إذا انفردت النصف.

والثلث: فرض صنفين: الأم مع فقد الحاجب، والابنتين فصاعدا من ولد الأم ما

كانوا.

والسدس فرض سبعة: الأب مع وجود الحاجب، والأم أيضًا مع وجود الحاجب،

والجدة انفردت أو كان معها أخرى تشاركها، والواحدة من بنات الابن فأكثر إذا كان هناك بنت الصلب، والأخت للاب فأكثر، مع وجود الأخت الشقيقة، والواحد من ولد الأم ذكراً كان أو أنثى، والجد مع الولد أو ولد الابن، وقد يفرض له أيضاً مع الأخوة وذوي السهام.

وأما الفرض الخارج عن هذه، فهو ثلث ما بقي في ثلاث مسائل، وهي: زوج وأبوان، وزوجة وأبوان، وفي مسائل الجد مع الإخوة إذا كان ثلث ما بقي عن ذوي السهام أحظى له.

ثم كل واحد من ذوي الفروض فذلك فرضه إذا انفرد عن من يحجبه عنه.

والحجب على قسمين: حجب إسقاط وحجب نقل.

فأما حجب الإسقاط فلا يلحق من يتسبب إلى الميت بنفسه أصلاً كالبنين والبنات والآباء والأمهات، وفي معانهم الأزواج والزوجات، ويلحق من عداهم.

ولترتب الحجب على ترتيب الوارثين والوارثات، فنقول:

أما ابن الابن فلا يحجبه إلا الابن. والقريب من ذكور الحفدة يحجب البعيد.

وأما الجد فلا يحجبه إلا الأب، وإذا رتب الأجداد فالقريب يحجب البعيد.

وأما الإخوة فيحجبهم الابن، وابنه وإن سفل، والأب.

وأما بنو الإخوة فيحجبهم أبائهم ومن يحجبهم، والجد لأنه كالأب معهم.

وأما بنو العمومة فيحجبهم أبائهم ومن يحجبهم.

هذا ترتيب الذكور في الطبقات، فإن اختلف ذوو طبقة واحدة في القرب، فالأقرب أولى كالإخوة مع بنيتهم، والعمومة مع بنيتهم، وإن تساوا في الطبقة والقرب ولأحدهم زيادة ترجيح بمعنى مناسب كجهة التعصيب، قدم الأرحم كالأخ الشقيق مع الأخ للاب، والعم شقيق الأب مع غير الشقيق.

وأما ولد الأم فيحجبهم عمود النسب: الأب والجد والولد وولد الابن.

وأما الإناث فيحجب بنات الابن الواحد من ذكور ولد الصلب، ويسقطن أيضاً مع الاثنتين فصاعداً من بنات الصلب، إلا أن يكون معهن ذكر في درجتهم أو تحتهم. وكذلك الأخوات للاب يحجبهن الواحد من الأشقاء، ويسقطن أيضاً بالشقيقتين إذا لم يكن معهن ذكر.

فأما الأخوات للاب والأم فلا يسقطهن إلا الأب والابن وابن الابن من أي جهة كان.

ويسقط الجدات، من أي جهة كن، بالأم، وتسقط التي من جهة الأب به، وتسقط

البعدي من جهته بالقربي من جهة الأم.

والمولى والمعتق يحجبه عصابة النسب، ويسقط إذا استغرقت الفرائض التركية، كسائر العصابة.

وكذلك موالاة النعمة.

هذا جملة حجب الإسقاط.

فأما حجب النقل فإنه على ثلاثة أقسام:

نقل من فرض إلى فرض دونه.

ونقل من تعصيب إلى فرض.

ونقل من فرض إلى تعصيب.

فأما النقل من فرض إلى فرض، فيختص بخمسة أصناف:

الأم ينقلها الولد، ذكورا كانوا أو إناثا، وولد الابن ما كانوا، والاثنان فصاعدا من الإخوة، ذكورا كانوا أو إناثا، من أي جهة كانوا، فيردونها من الثلث إلى السدس.

والصنف الثاني: الأزواج، ينقلهم الأولاد، وأولاد ذكورهم، من النصف إلى الربع.

والصنف الثالث: الزوجات ينقلهن عن الربع إلى الثمن من ينقل الأزواج.

والصنف الرابع: بنات الابن تنقل الواحدة منهن عن النصف، والاثنتين فأكثر عن الثلثين، الواحدة فوقهن، فيأخذن السدس.

والصنف الخامس: الأخوات للأب ينقلهن إلى السدس الأخت الشقيقة.

وأما النقل من تعصيب إلى فرض فيختص بالأب والجد، فينقلهما الابن وابنه إلى السدس، ولا يرثان مع هذين بالتعصيب، وكذلك أيضًا إذا استغرقت السهام المال فإنه يفرض لأبيهما كان السدس، كزوج وابنتين وأم وأب أو جد، وسيأتي حكم الجد مع الإخوة.

وأما النقل من فرض إلى تعصيب فقد تقدم في البنات وبنات الابن والأخوات الأشقاء والأخوات للأب، وذكرنا من يعصبن.

وشذ من هذا القسم مسألة تسمى الغراء لانفرادها بحكم يختص بها، وتسمى الأكدرية، واختلف في علة تسميتها بذلك، فقيل: لأن قول زيد تكدر فيها وقيل: إن إنسانا يسمى أكدر سئل عنها فأخطأ فيها.

وهي: زوج وأم وجد وأخت شقيقة أو لأب.

فمقتضى ما تقدم أن الجد يعصبها، فإذا عصبها فلا يفرض لها شيء، لكنه لما كان حقيقة التعصيب أن تقسم معه، والقسمة لا تمكن ههنا لأنها تنقص الجد عن السدس، ولا يمكن

نقصه عنه، لم يكن بد من أن يفرض لها النصف، وتعمل الفريضة بنصفها، فتصير تسعة بأحد ثلاثة أسهم من تسعة، وللجد سهم، ثم يرجع الجد فيقاسم الأخت، للذكر مثل حظ الأنثيين، وأربعة على ثلاثة غير منقسمة ولا موافقة، فتضرب ثلاثة في تسعة فتبلغ سبعة وعشرين، يكون للجد وللأخت أربعة أسهم مضروبة في ثلاثة باثني عشر سهمًا، يأخذ الجد ثمانية وتأخذ الأخت أربعة.

ويشترط في هذه المسألة شرطان:

أحدهما: اقتران الأنوثة بالأخوة، فلو كان مكان الأخت أخ لم يأخذ شيئًا، لأنه عاصب بنفسه، فلا يفرض له شيء.

الشرط الثاني: أن لا يكون للميت أخت أخرى من جهة من الجهات، فإنه متى كانت له أخت ثانية أو أخوات، من أي جهة كن، فإن الأم لا تأخذ في هذه المسألة إلا السدس، ويبقى للأخوات سهم يقاسمهن الجد فيه، ما لم تنقصه المقاسمة عن السدس على ما يأتي تفصيله. ومما ينخرط في سلك الشذوذ أيضًا مسألة تسمى الحمارية.

وأصل هذه المسألة: أن الإخوة الأشقاء لم يبق لهم بعد أهل القسمة شيء فقالوا العمرو رضي الله عنه: هب أبانا كان حمراء، أليس نشارك الإخوة للأم في الأم؟ وتسمى أيضًا المشتركة، لمشاركة الإخوة الأشقاء، وهم يرثون بالتعصيب للإخوة للأم، وهم يرثون بالفرض المسمى.

وتتصور في مسألة فيها زوج وأم أو جدة وإخوة لأم، ذكورا أو إناثا، وأخ أو إخوة أشقاء. فإن الزوج يأخذ النصف، والأم أو الجدة السدس، والذين من قبل الأم الثلث، فيفرغ المال، فيسقط الإخوة الأشقاء الوراثة بالأب، ويشاركون الإخوة للأم في الثلث، فيقتسمونه على حكم الوراثة للأم، حتى لو كان معهم أخوات أشقاء وإخوة كذلك، تساوى الذكر والأنثى. ويشترط في هذه المسألة وجهان:

أحدهما: أن يكون الأشقاء ذكورا أو ذكورا وإناثا، فأما لو كن إناثا فقط لورثن بالفرض، يفرض للواحدة منهن النصف وللثنتين فصاعدا الثلثان.

والوجه الثاني: أن يكونوا أشقاء حتى لو كانوا للأب فحسب لم يرثوا شيئًا، لأن هؤلاء لو أسقطوا أباهم لم يكن بينهم وبين الموروث قرىبى غيره.

هذا ترتيب الموارث على الفروض، ولنعد ترتيبها على النسب لتكمل الفائدة.

أما بنو الصلب، فإن الابن الواحد يجوز المال إذا انفرد، والاثنان والجماعة يقتسمونه

بالسواء. وإذا اجتمع الذكور والإناث اقتسموا المال للذكر مثل حظ الأنثيين. وفرض الواحدة، إذا انفردت، النصف، وفرض الاثنتين فصاعدا الثلثان.

وأما ولد الابن فميراثهم مع عدم ولد الصلب على سبيل ميراث ولد الصلب جملة بغير تفصيل. وميراثهم مع إناث ولد الصلب أن يأخذ ذكورهم ما فضل عن فرض الإناث بالتعصيب، فإن كان معهم إناث تقاسموا للذكر مثل حظ الأنثيين. فأما إناثهم فيأخذن مع بنت الصلب السدس تكملة الثلثين، الواحدة والجماعة، ويسقطن مع الاثنتين فصاعدا، إلا أن يكون معهن ذكر في درجتهم أو أنزل منهن فيعصبهن.

فإن كن بنات ابن، بعضهن أسفل من بعض، أخذت العليا النصف، والوسطى السدس تكملة الثلثين، وسقطت السفلى، إلا أن يكون معها أو أنزل منها ذكر فيعصبها أو يعصب من معه في درجته معها، وإن كان مع الوسطى ذكر أخذ المال الباقي معها مقاسمة، ويسقط من بعده، وإن كانت الطبقة العليا اثنتين استكملتا الثلثين، وسقطت الوسطى ومن بعدها، إلا أن يكون معهن ذكر في درجتهم أو أنزل منهن.

وأما الأب فإذا انفرد حاز المال بالتعصيب، فإن كان معه ذو فرض، سوى إناث ولد الصلب وولد الابن، أخذ ذو الفرض فرضه، وأخذ هو الباقي بالتعصيب. فأما ميراثه مع ولد الصلب وولد الابن فيفرض له مع ذكورهم وإناثهم السدس، ثم إن فضل عن إناثهم فضل أخذه بالتعصيب.

وأما الأم ففرضها الثلث، إلا مع الولد وولد الابن والاثنتين من الإخوة والأخوات، فإن فرضها مع هؤلاء السدس؛ وإذا كان معها أب وزوج أو زوجة ففرضها بعد أخذ الزوج أو الزوجة ثلث ما بقي.

وأما الجدة فحكمه، إذا انفردت، أن يجوز المال كله؛ ولا يسقطه جملة إلا الأب، كما تقدم؛ ويرث السدس مع ذوي السهام، إلا أن يفضل له شيء فيأخذه بالتعصيب، ويوجب ولد الأم ما كانوا، كما تقدم؛ فإن كان مع إخوة أو أخوات أو مجموعهم، وكانوا أشقاء أو لأب، فإنه يأخذ معهم الأفضل من الثلث، أو المقاسمة لهم. فإن كان معه ثلاث أخوات فأقل، أو أخ واحد فالمقاسمة أفضل له، وإن كن خمس أخوات أو ثلاثة إخوة فأكثر فالثلث أفضل له، وإن كن أربع أخوات أو أخوين فتستوي المقاسمة والثلث. ثم حيث قاسمهم على المعادة فكان بعض مقاسميه أشقاء وبعضهم لأب، رجع الأشقاء على الذين من قبل الأب، فيأخذ الذكور كل ما في أيديهم وتستوفي الأنثى والأثنيان نصيبهن.

مثال ذلك: أن يترك الميت جدا وأخا شقيقا وأخا لأب، فإن الأخ الشقيق يعاد الجدة بالأخ للأب، فيكون للجدة الثلث وهو الذي تعطيه المقاسمة، ثم يرجع الأخ الشقيق فيأخذ

سهم الذي للأب فيكون في يده سهمان، وفي يد الجد سهم. وإن كان مع الأخ الشقيق أخت لأب فإن القسمة تكون ههنا من خمسة: للجد سهمان وللأخ سهمان، وللأخت سهم، ثم يرجع الأخ فيأخذ ما بيدها. وإن كانت الأخت شقيقة والأخ للأب فالقسمة على خمسة، كما تقدم، ثم ترجع الأخت تأخذ تمام فرضها من يد الأخ، وهو ههنا سهم ونصف، فيكمل لها به النصف من أصل المال.

وعلى هذا القانون يجري الأمر في المعادة، فإن كان الأشقاء يستوفون الثلثين لم تقع ههنا معادة.

هذا حكم الجد إذا كان معه إخوة، ولم يكن معه ذوو سهام، فإن كان مع ذوي سهام وإخوة، فإنه يعطى الأفضل من ثلاثة أشياء: السدس من رأس المال، أو ثلث ما بقي بعد ذوي السهام، أو المقاسمة فيه.

مثال ذلك، أن يترك الميت زوجة وأخا شقيقا أو لأب وجدا، فإن مقاسمة الأخ ههنا أفضل للجد.

فإن ماتت امرأة وتركت زوجا وأما وجدا وثلاثة إخوة أشقاء أو لأب، فإن السدس من رأس المال أفضل في هذا للجد، لأن الزوج يأخذ النصف، وهو ثلاثة من ستة، والأب السدس وهو سهم، ويبقى سهمان، فالأفضل للجد أن يأخذ واحدا منهما، وهو السدس. وإن مات رجل وتركت زوجة وجدا وأربعة إخوة، فإن ثلث ما يبقى أفضل للجد في هذا من المقاسمة، ومن السدس من رأس المال.

ثم إن كان الإخوة أشقاء أو لأب، فحكمهم في المعادة وفي رجوع الأشقاء على الذين للأب، كما تقدم، إذا لم يكن معهم ذوو سهام.

ولا يفرض للأخوات مع الجد شيء مسمى إلا في الأكدرية. ولا يسقط الأخ مع الجد، إلا إذا كان عوض الأخت فيها، كما تقدم.

ثم حيث كان الأخ عوضها، وكان معه فيها إخوة للأم، وكان الأخ للأب خاصة، فقال القاضي أبو بكر: قال مالك: للزوج النصف، وللأم السدس فريضة، وللجد ما بقي. قال: لأن الجد يقول: لو لم أكن كان للإخوة للأم ما بقي، ولا يأخذ الأخ للأب شيئا، فلما حجبت إخوة الأم كنت أنا أحق به.

قال القاضي: وروي عنه وعن زيد أن للجد السدس وللأخ للأب السدس، كهيئة المقاسمة.

وأما الجدات ففرضهن السدس، في الانفراد والاجتماع، كما تقدم. ولا يرث منهن إلا اثنتان: أم الأم وأمها، وأم الأب وأمها. ولا ترث أم جد.

فأما ميراث الإخوة والأخوات للأب والأم وللأب فعلى سبيل ميراث ولد الصلب وولد الابن. والأخ للأب والأم إذا انفرد حاز المال، وإن كانوا إخوة ذكورا اقتسموه بالسواء، وإن كان معهم إناث اقتسموه للذكر مثل حظ الأنثيين. وفرض الواحدة إذا انفردت النصف، والاثنتين فصاعدا الثلثان.

وفرض ولد الأب إذا انفردوا كميراث ولد الأب والأم، فأما إذا اجتمعوا معهم، فإن ذكور ولد الأب والأم يسقطون ولد الأب جملة. وأما إذا اجتمع ولد الأب مع إناث ولد الأب والأم فإن ذكورهم يأخذون ما بقي بالتعصيب بعد فرض الإناث، ويأخذ إناثهم مع الواحدة من إناث ولد الأب والأم والسدس تكملة الثلثين، ويسقطن مع الاثنتين فصاعدا إلا أن يكون معهن ذكر في درجتهم خاصة فيعصبهن.

وأما ولد الأم فللواحد السدس، وللثنتين فصاعدا الثلث، والذكر والأنثى سواء.

ويتم المقصود من الباب بذكر فرعين:

الأول: إذا اجتمع في الشخص الواحد سببان، يورث بكل واحد منهما فرضا مقدرا، فإنه يرث بأقواهما ويسقط الأضعف، سواء اتفق ذلك في المسلمين أو المجوس، وذلك كالأم أو البنت تكون أختا.

ولا يلزم، على ما قلناه، ابن العم يكون أخا لأم، لأنه بكونه ابن العم لا يرث فرضا مقدرا، وإنما يرث بالتعصيب.

الفرع الثاني: إذا عدت العصوية من جهة القرابة، فالعصوية لمعتق الميت، فإن لم يكن حيا فلعصبات المعتق، فإن لم يكن فلمعتق المعتق، فإن لم يكن فلعصبات معتق المعتق إلى حيث ينتهي. فإن لم يكن واحد منهم فالمال لبيت المال، وهو أيضًا عصوبة على المشهور، ويستغرق إذا لم يكن وارث، ويأخذ ما بقي من أصحاب الفروض، إذا لم يكن للميت إلا ذو فرض.

قال الشيخ أبو عمر: فإن لم يكن عصبية ولا ولاء فبيت مال المسلمين، إذا كان موضوعا في وجهه. ولا يرث ذوو الأرحام، ولا يرد على ذوي السهام.

قال الأستاذ أبو بكر: قال أصحابنا: هذا في زمان يكون الإمام عدلا، فإن كان غير عدل فينبغي أن يورث ذوو الأرحام، وأن يرد ما فضل عن ذوي السهام عليهم.

وقال أيضًا: رأيت لابن القاسم في كتاب محمد: قال: من مات ولا وارث له قال: يتصدق بما ترك، إلا أن يكون الوالي يخرج في وجهه مثل عمر بن عبد العزيز، فيدفع إليه.

هذا حكم المسلم، فأما الكافر فقال الشيخ أبو إسحاق: إذا هلك الكافر المؤدي للجزية ولا حاتر لماله بميراث يعلم، فهاله لأهل دينه، يخص به منهم أهل كورته الذين

جمعه وإياهم ما وضع عليهم من الجزية. وإن كان ذميا مصالحا كان ما ترك لمن جمعه وإياهم ذلك الصلح الذي كان، أو من بقي من أعقابهم الموجودين.

قال: وفيها قول ثان أن ميراثه للمسلمين.

قال: وبه يقول ابن القاسم ومحمد بن مسلمة.

### الباب الثاني في موانع الميراث

وهي ستة:

المانع الأول: اختلاف الدين. فلا يتوارث الكافر والمسلم، ولا يثبت التوارث بين اليهودي والنصراني، ولا بين أهل ملة وأهل ملة أخرى أصلا، إن تحاكموا إلينا.

والمرتد لا يرث ولا يورث بل ماله فيء. هذا حكمه إذا قتل أو مات على رده بعد الاستتابة. فأما لو أسر اليهودية أو النصرانية وأظهر الإسلام، فإنه يقتل ولا يستتاب، ويكون ميراثه لورثته من المسلمين.

وكذلك من عبد شمسا أو قمرا أو حجرا أو غير ذلك مستسرا به مظهرا للإسلام، فظهر عليهم وهم يقرون بالإسلام وأحكامه، فهم بمنزلة المنافقين الذين كانوا على عهد رسول ﷺ، فكل من لا يستتاب فإن ورثته من المسلمين يرثونه، وتنفذ وصيته في ماله.

قال ابن القاسم: وبلغني عن مالك عن أنثى به، وكتب يستفتيه فيمن صلبه أمير المؤمنين من الزنادقة؟ فرأى مالك أن يورث منهم ورثتهم من المسلمين.

قال: وأخبرني ابن زبير أن رجلا جاء إلى مالك فقال: إن أبي كان يعبد الشمس، يريد سرا، ويظهر الإسلام، أفترى لي أن أرثه؟ فقال: نعم، أرى ذلك.

واختار رواية ابن القاسم هذه أصبغ والشيخ أبو إسحاق.

وروى ابن نافع أن سبيل مال الزنديق سبيل دمه، وماله للمسلمين. ولا يرثه ورثته من المسلمين ولا من الزنادقة.

وهذه الرواية قال المغيرة وابن الماجشون وأشهب وسحنون.

قال القاضي أبو الوليد: فرواية ابن القاسم تقتضي أنه يقتل حدا، ورواية ابن نافع تقتضي أنه يقتل كفرا.

فرع: لو تحاكم إلينا ورثة الكافر، فإن تراضوا بحكمنا قسمنا بينهم على حكم الإسلام، وإن أبى بعضهم فإن كانوا بأجمعهم كفارا لم نعرض لهم، وإن كان منهم من أسلم قسمنا بينهم، في رواية ابن القاسم، على موارثهم، إن كانوا كتابيين، وعلى قسم الإسلام إن كانوا من غير أهل الكتاب.

وقال ابن نافع وسحنون: أهل الكتاب وغيرهم سواء، تقسم بينهم على حكم الإسلام.

المانع الثاني: الرق. فلا يرث الرقيق ولا يورث. ويستوي في ذلك المكاتب والمدبر وأم الولد والرقن، ومن بعضه حر كمن هو كله رق، لا يرث ولا يورث. وما مات عنه فهو لمن يملك الرقيق منه، لا يستثنى من هذا الجنس إلا ما تقدم من حكم المكاتب إذا مات عن مال ومعه في الكتابة ولد، على ما تبين في الكتابة.

المانع الثالث: القتل. فلا ميراث للقاتل إن كان القتل عمداً، لا من المال ولا من الدية إن قبلت منه، فإن كان خطأ ورث من المال دون الدية.

المانع الرابع: انتفاء النسب باللعان. فينقطع التوارث بين الملاعن والولد، ويبقى الإرث بينه وبين أمه، فترث منه الثلث أو السدس فرضها في كتاب الله عز وجل، ويرثه إخوته لأمه، وما فضل من ميراثه فلموالي أمه إن كانت معتقة، فإن لم تكن فليست المال. وإن أتت بتوأمين فإنها يتوارثان بأبها لأب وأم، إذ انقطع أبوتها باللعان الزوج منه، لا بينهما. وولد الزنا كالمنفي باللعان، فلا يرث الزاني ولا يرثه ورثة الأم ويرثها، إلا إذا ولدت توأمين فإنها يتوارثان بأخوة الأم فقط.

واختلف في توامي المغتصبة: هل يلحقان بتوامي الملاعنة أو بتوامي الزانية؟ على قولين، الأول مروى عن مالك، والثاني اختيار الشيخ أبي إسحاق.

المانع الخامس: استبهاج التقدم والتأخر في الموت. كما إذا مات قوم من الأقارب في سفر أو تحت هدم أو بفرق، فإننا نقدر في كل واحد كأنه لم يخلف صاحبه، وإنما خلف الأحياء إذا عسر التورث للاشتباه.

وكذلك نفعل إن علمنا أنهم ماتوا على ترتيب، ولكن تعذرت معرفة السابق.

المانع السادس: ما يمنع من الصرف في الحال. وهو الإشكال إما في الوجود أو في الذكورة أو فيها جميعاً.

أما الإشكال في الوجود فصورته: المفقود والأسير الذي انقطع خبره، إن كان له مال حاضر، فلا يقسم على ورثته ما لم تقم بيته على موته أو تحضي مدة لا يعيش إلى مثلها غالباً، وحدها: سبعون، وقيل ثمانون، وتسعون، فيقسم على ورثته الموجودين عند الحكم. وإن مات له قريب حاضر توقعنا في نصيبه، حتى نعلم حياة المفقود، فيكون المال له أو يمضي تعميره، فيكون مال الميت لورثته دون المفقود وورثته.

وإذا قسمنا على الحاضرين أخذنا في حقهم بأسوأ الأحوال حتى لا نورث بالشك.

وكيفية العمل فيه ما نبينه:

فلو ماتت امرأة وتركت زوجا وأما وأختا وأبا مفقودا، فالفريضة، على أن المفقود ميت، من ستة: للزوج النصف ثلاثة، وللأخت ثلاثة، ويعال للأم بالثلث، فتصير ثمانية. والفريضة، على أن المفقود حي من ستة، أيضًا: للزوج النصف ثلاثة، وللأم ثلث ما بقي سهم، وللأب سهمان، فالفريضة تنفقان بالنصف، فيضرب نصف إحداهما في كامل الأخرى، تكون أربعة وعشرين: فنقول للزوج: لك، يقينا بلا شك، ثلاثة من ثمانية مضروبة في ثلاثة نصف الفريضة الأخرى، وإنما تكون لك ثلاثة من ستة بصحة حياة الأب، ولا يعلم ذلك، ويقال للأخت: لا ميراث لك من أختك إلا بصحة موت أهلك قبل أختك، ولا يعلم ذلك، فليس لك ميراث بالشك، ويقال للأم: لك من ابتك السدس يقينا، سهم من ستة مضروب في أربعة نصف فريضة ثمانية، وإنما يكون لك الثلث بالعدل بصحة موت زوجك قبل موت ابنتك، ولا يعلم ذلك، فليس لك بالشك شيء. ويبقى من الفريضة أحد عشر سهما موقوفة، ليس يعلم لمن هي يقينا، فإن صح أن الأب كان حيا يوم موت ابنته، قيل للزوج: لك يقينا ثلاثة من ستة مضروبة في أربعة باثني عشر، في يدك من ذلك تسعة، الباقي لك ثلاثة، فتدفع إليه من الموقوف. ويقال للأم: لك سهم من ستة مضروب في أربعة، ففي يدك جميع حقاك. وللأب سهمان من ستة، في أربعة بثمانية، فتدفع إليه الثمانية التي بقيت من الموقوف. وإن ثبت أن الأب مات قبل ابنته، أو لم يعلم له موت، فموت بالتعمير فالحكم في ذلك سواء، فيقال للزوج: لك يقينا ثلاثة من ثمانية، في ثلاث بتسعة، ففي يدك جميع حقاك. ويقال للأم: لك اثنان من ثمانية، في ثلاثة بستة، في يدك من ذلك أربعة، فيدفع إليها السهمان من إحدى عشر الموقوفة. ويقال للأخت: لك ثلاثة من ثمانية، في ثلاثة بتسعة، فتدفع إليها التسعة الباقية.

وأما إشكال الذكورة، فبأن يخلف ولدا خنثى، فإنه يعتبر، إذا كان ذا فرجين: فرج الرجل وفرج المرأة، بالمبال منها، فيعطى الحكم لما بال منه، فإن بال منها اعتبرت الكثرة من أيها، فإن تساوى الحال اعتبر السبق، فإن كان ذلك منها معا اعتبر نبات اللحية أو كبر الثديين ومشابتهما لثدي النساء، فإن اجتمع الأمران اعتبر الحال عند البلوغ، فإن وجد الحيض حكم به. وإن وجد الاحتلام وحده حكم به. وإن اجتمعا فهو مشكل، وكذلك لو لم يكن فرج، لا المختص بالرجال ولا المختص بالنساء، بل كان له مكان يبول منه فقط انتظر به البلوغ، فإن ظهرت علامة مميزة، وإلا فهو مشكل.

ثم حيث حكمنا بالإشكال فميراثه نصف نصيبي ذكر وأنتى. ووجه العمل فيه أن يؤخذ مخرج التذكير ومخرج التأنيث، ثم يضرب أحدهما في الآخر إن تباينا أو يستغنى به عنه إن كان الآخر مثله أو داخلا فيه، فما يحصل من ذلك ضرب في حال الخنثى أو عدد

أحوال الختاني، إن زادوا على الواحد. أو عدد الأحوال يعرف بالتضعيف، كلما زدت ختني أضعفت جميع الأحوال التي كانت قبله، فللواحد حالان، وللاثنين أربعة أحوال، وللثلاثة ثمانية، وللأربعة ستة عشر، وللخمس اثنان وثلاثون، وعلى هذا الترتيب كلما زدت واحدا أضعفت ما كان من الأحوال قبله، فما انتهى إليه الضرب في الأحوال فمنه تكون القسمة، ثم لها طريقان.

الأول: أن ينظر في المجتمع من الضرب: كم يخص الختني منه على تقدير الذكورية، وكم يخصه منها على تقدير الأنوثة؟ فيضم أحدهما إلى الآخر ثم يقسمه نصفين فيعطيه نصفه، وكذلك يفعل بسائر الورثة.

والطريق الثاني: أن يضرب نصيبه من فريضة التذكير في جملة فريضة التأنيث ونصيبه من فريضة التأنيث في جملة فريضة التذكير، ثم يجمع له ما يخرج فيهما فهو نصيبه.

مثال ذلك: ولد ختني وعاصب، وفريضة التذكير من واحد، إذ يجوز الذكر جميع المال، وفريضة التأنيث من اثنين والواحد داخل فيها، فتضرب اثنين في حالي الختني بأربعة، فعلى الطريق الأول تقول: للختني على تقدير الذكورة جميع المال، وهو الأربعة بكما لها، وعلى تقدير الأنوثة نصف المال. فذلك مال ونصف تدفع له نصف ذلك وهو نصف وربع المال، وهو ثلاثة من الأربعة، والسهم الباقي للعاصب، لأنه على تقدير ذكورة الختني لا يكون له شيء، وعلى تقدير أنوثته يكون له النصف، فلما ثبت له تارة وسقط أخرى أعطي نصفه، وهو الربع.

وأما على الطريق الثاني، فنقول: للختني من فريضة التذكير سهم، مضروب له في اثنين فريضة التأنيث، باثنين، وله من فريضة التأنيث أيضًا سهم مضروب له في فريضة التذكير وذلك سهم بسهم، فيجتمع له ثلاثة أسهم وهي ثلاثة أرباع المال، وللعاصب سهم من فريضة التأنيث، مضروب له في سهم فريضة التذكير، بسهم، وليس له شيء من فريضة التذكير.

مثال آخر: ولدان أحدهما ذكر والآخر ختني، ففريضة التذكير من اثنين، وفريضة التأنيث من ثلاثة، وهما متباينتان، فائتان في ثلاثة ستة، ثم في حالي الختني باثني عشر. فعلى الطريق الأول نقول: للختني على تقدير الذكورة ستة، وعلى تقدير الأنوثة أربعة، فله خمسة، وللذكر على ذكورة الختني ستة، وعلى أنوثته ثمانية فله سبعة.

وعلى الطريق الثاني: للختني من فريضة التذكير سهم، مضروب له في ثلاثة فريضة التأنيث، بثلاثة، وله من فريضة التأنيث سهم، مضروب له في فريضة التذكير، وهي اثنان، باثنين، فذلك خمسة، وللذكر من فريضة التذكير سهم، في ثلاثة فريضة التأنيث، بثلاثة، وله

من فريضة التأنيث سهان، في اثنين فريضة التذكير، بأربعة، فجميع ذلك كله سبعة، وهي حصته.

مثال آخر: ولدان خشيان وعاصب، فلكختين أربعة أحوال، فالفريضة، على أنهما ذكران، من اثنين، وعلى أنها أنثيان من ثلاثة، وكذلك في الحالين الآخرين أعني أن يكون ذكرا وأنثى من الجانبين، فيستغنى بثلاثة عن ثلاثة، فيضربها في اثنين، بستة، ثم في الأحوال الأربعة، بأربعة وعشرين.

فعلى الطريق الأولى نقول: لكل واحد من الختتين، على تقدير انفراده بالذكورة، ستة عشر، وعلى تقدير مشاركته فيها، اثنا عشر، وعلى تقدير انفراده بالأنوثة، ثمانية، وكذلك على تقدير مشاركته فيها، وجملة ذلك أربعة وأربعون في الحالات الأربع، وإنما يرث بحالة واحدة، فيكون له ربع الجميع، وهو أحد عشر سهما، ويبقى للعاصب سهان، لأن الحاصل له، في حالة من جملة الأحوال الأربعة، الثلث، فله ربه وهو سهان من أربعة وعشرين.

وعلى الطريق الثاني نقول: لكل واحد منهما من فريضة تذكيرهما سهم، مضروب له في فريضة التأنيث وهي ثلاثة، بثلاثة، وله من فريضة تأنيثها سهم، مضروب له في اثنين فريضة تذكيرهما، باثنين، وله من فريضة تذكيره خاصة سهان، في اثنين فريضة تذكيرهما، بأربعة، وله من فريضة تأنيثه خاصة سهم، في اثنين أيضًا، باثنين، وجملة ذلك أحد عشر، فهي نصيب كل واحد منهما، وللعاصب سهان إذ ليس له شيء في الفرائض الثلاث المشتتة على الذكورة، وإنما له في فريضة تأنيثها خاصة سهم واحد، مضروب له في اثنين فريضة التذكير، باثنين، وعلى هذا النحو يعمل فيما زاد على الاثنين.

ولتقتصر على هذا القدر المنبه على كيفية العمل فإن القصد الاختصار لا سيما مع قلة وقوع هذا الفرع.

وأما إشكال الذكورة والوجود جميعا، فبأن يخلف الميت زوجة حاملا ويرغب الورثة في التعجيل، فذكر الشيخ أبو إسحاق أنه لا تنفذ وصاياه ولا تأخذ زوجته أدنى سهميها حتى تضع.

ثم حكى عن أشهب: أنها تتعجل أدنى السهمين. قال: وهو الذي لا شك فيه.

ثم قال: وقد قال قائل: يوقف من ميراثه ميراث أربعة ذكور.

قال: وحقته في ذلك: أن أكثر ما تلد المرأة أربعة.

قال: وقد ولدت أم ولد أبي إسماعيل أربعة ذكور محمد وعمر وعلي وإسماعيل. بلغ

محمد وعمر وعلي الثمانين.

وإذا ما فرغنا على ما حكاه عن أشهب وارتضاه، وبنينا على أن أكثر الحمل أربعة تعين ما حكاه عن القائل، فإننا نأخذ بأضر الاحتمالات في حق سائر الورثة. وأقصى المحتمل من حيث العدد والنصيب أن يقدر أربعة بنين.

### الباب الثالث

#### في أصول الحساب وبيان المخارج

اعلم أن المسألة الواقعة إن تجدد فيها العصباء، فالعدد الذي تصح المسألة منه يؤخذ من أعدادهم.

فإن تمحضوا ذكورا: فالمسألة تقام من عدد رؤوسهم.

وإن كانوا ذكورا وإناثا، فمن عدد الإناث وضعف عدد الذكور، لأن الذكر في

التعصيب بائنين.

فإن اشتملت المسألة على ذي فرض مقدر، فالأصول التي تنشأ منها مسائل الفرائض، على قول المتقدمين، سبعة أعداد: الاثنان، وضعفها وهو الأربعة، وضعفها وهي الثمانية. والثلاثة، وضعفها وهي الستة، وضعفها وهي الاثنا عشر، وضعفها وهو الأربعة والعشرين. ولا مخارج لها عند المتقدمين سوى هذه.

ومقصود الفرضيين بتحرير هذه المخارج شيان:

أحدهما: قسمة السهام على أعداد صحاح من غير كسر.

والثاني: طلب أقل عدد تصح فيه، فيعملون عليه.

فالاثنان لكل مسألة اشتملت على نصف ونصف، كزوج وأخت، أو على النصف وما

بقي كزوج وأخ.

والأربعة: لكل فريضة اشتملت على ربع وما بقي، كزوج وابن؛ أو ربع ونصف وما

بقي، كزوج وبنت وأخ؛ أو ربع وثلاث ما بقي، كزوج وأبوين.

والثمانية: أصل لكل فريضة لها ثمن، وما بقي، كزوجة وابن، أو ثمن ونصف، وما

بقي، كزوجة وبنت وأخ.

ولا يتصور اجتماع الربع والثمن في فريضة، ولو كان متصورا لخرجا منها.

وأما الثلاثة: فللكل فريضة فيها ثلث وثلثان، كإخوة لأم وأخوات لأب، أو ثلث وما

بقي، كأم وأخ، أو ثلثان وما بقي، كبنتين وعم.

والستة: لكل فريضة فيها سدس وما بقي، كجدة وابن، أو سدس وثلث وما بقي،

كجدة وأخوين لأم وأخ لأب، أو سدس وثلثان وما بقي كأم وابنتين وأخ، أو نصف

وثلث ما بقي، كأخت وأم وابن أخ.

والاثنا عشر: لكل فريضة فيها ربع وسدس وما بقي، كزوج وأم وابن، أو ربع وثلاث وما بقي، كزوجة وأم وأخ، أو ربع وثلاثان وما بقي، كزوجة وبنيتين وأخ. والأربعة والعشرون: لكل فريضة فيها ثمن وسدس وما بقي، كزوجة وأم وابن، أو ثمن وثلاثان وما بقي كزوجة وبنيتين وأخ. ولا يتصور اجتماع الثمن والثلاث، ولو كان متصوراً لخرج منها.

وهذه الأصول منقسمة، فمنها ما يقوم بانفراد الفرائض، وإن كان قد يشتمل على أكثر من فرض كالاثنتين والثلاثة والأربعة والستة والثمانية، ومنها ما لا يقوم إلا بتعداد الفروض كالاثني عشر والأربعة والعشرين.

وطريقة إقامة هذا التقسيم أن ينظر إلى مخرجي الفريضتين، فإن كانا متباينين ضربنا أحدهما في الآخر، فما انتهى إليه الضرب فهو مخرجها؛ وإن كان بين مخرجيهما توافق ضربنا وفق أحدهما في كل الآخر، فما انتهى إليه الضرب فهو مخرجها، كثلث وربع مخرجها اثنا عشر وكذلك ربع وسدس. وكسدس وثمان مخرجها أربعة وعشرون.

ثم هذه الأصول تنقسم، أيضاً، إلى عائلة وغير عائلة:

فغير العائلة منها: الاثنان والثلاثة والأربعة والثمانية؛ وتسمى الأوليان عادلتين، ومعناه: أنهما قد يكونان عادلتين، أي إن سهام كل واحدة منهما قد تستغرقها، فتكون عادلة كاجتماع النصف والنصف في الأولى، واجتماع الثلث والثلثين في الثانية. وتسمى الثالثة والرابعة ناقصتين، لعدم ذلك فيهما.

والعائلة من الأصول: هي الستة، وضعفها، وضعف ضعفها. وعول الستة بأوتارها وأشفاعها، ومنتهاى عولها عشرة. فتعول بسدسها إلى سبعة، كأخوات لأب وأخوات لأم وجدة؛ وبثلثها إلى ثمانية، كزوج وأختين لأب وأخت لأم؛ وبنصفها إلى تسعة، كزوج وأختين لأب وأختين لأم، وبثلثها إلى عشرة كزوج وأختين لأب وأختين لأم، وجدة.

وأما الاثنا عشر فتعول بالأوتار دون الإشفاع، فتعول بنصف سدسها إلى ثلاثة عشر، كزوجة وأختين شقيقتين وأخ لأم، وبربعها إلى خمسة عشر، كأخوات لأب وأخوات لأم وزوجة، وبربعها وسدسها إلى سبعة عشر، إذا زيد في المثال جدة، وهو نهاية عولها.

وأما الأربعة والعشرون فتعول بثمانها إلى سبعة وعشرين لا غير؛ مثال عولها: ابنتان وأبوان وزوجة، فيعال لها بالثمن، وهي الملقبة بالمتبرية، قيل: إن علياً رضي الله عنه سئل عنها، وهو على المنبر، فقال على الارتجال: صار ثمنها تسعا.

وسميت الفريضة عائلة من الزيادة إذا اجتمعت فيها فروض لا تنفي بها جملة المال، ولم يمكن إسقاط بعضها من غير حاجب، ولا تخصيص بعض ذوي الفروض بالتخصيص دون

بعض، فزيد في الفريضة سهام حتى يتوزع النقص على الجميع إلحاقاً لأصحاب الفروض بأصحاب الديون، فسمي ذلك عولاً، والعول الزيادة.

أما تصحيح حساب المسائل ومبلغ السهام التي عليها تنقسم التركة، فيستدعي الخوض فيه تقديم قول في نسبة بعض الأعداد إلى بعض. وذلك أن كل عددين فإما أن يكونا متماثلين أو غير متماثلين، وكل عددين غير متماثلين فإذا نقص أقلهما من أكثرهما فأما أن يفنيه أو لا يفنيه، فإن أفناه سمي الأقل داخلاً في الأكثر، وقيل لهما: متداخلان.

ولا يزيد الداخل على نصف الأكثر. وإن لم يفنه، بل بقي من الأكثر عدد أقل من الأول، أسقطنا البقية من الأقل، فإن أفنته وإلا أسقطنا منها ما بقي منه أقل منها. ولا نزال نفعل هكذا نسقط الأقل من الأكثر حتى يفني أحدهما الآخر، بأكثر من الواحد، فنسميهما حينئذ متوافقين، ويكون الوفق بينهما الجزء المسمى لعدة العدد الذي حصل به الإفناء، مفتوحاً كان أو أصم، كنصف إن كان اثنين، وثالث إن كان ثلاثة، وربيع إن كان أربعة، وعلى هذا النحو. أو بجزء من أحد عشر إن وقع الإفناء بأحد عشر، أو بجزء من ثلاثة عشر إن وقع الإفناء بثلاثة عشر، وإن تبادنا على إسقاط الأقل من الأكثر من العددين حتى انتهينا إلى أن نفصل الواحد من أحد العددين قبل فناء أحدهما سميتهما متباينين.

وعبارة الحساب في ذلك: أن كل عددين بعدهما عدد ثالث فهما متوافقان، وكل عددين لا بعدهما إلا الواحد فهما متباينان. والمعنى في العبارتين واحد، والثانية أوجز، والأولى أقرب لاستخراج جزء الموافقة. وقد دخل في حد الموافقة. المداخلة والمخالفة، وهو كذلك، وإنما أسقطنا، أعني المثل، والذي يدخل فيه عدد لا يزيد على نصفه، لأن المقصود بطلب الوفق لا يحصل فيهما، فإننا إذا ضربنا وفق أحد المتداخلين في كل الآخر لم يزد الخارج على الأكثر، لأن الموافقة بينهما بجزء من جملة أحاد الأقل، وكذلك إذا ضربنا وفق أحد المثليين في الآخر لم نزد عليه، لأن الموافقة بينهما بجزء من جملة أحاد أحدهما.

إذا تقرر هذا عدنا إلى المقصود، وقد قدمنا أن المسألة تصح من السهام إذا انفردت العصبات، فإن كان معهم ذو فرض فمن المخارج المتقدمة، فإذا استخرجنا أصل مسألة من الأعداد المذكورة، وأعطينا من الأصل لكل صنف حقهم، فإن انقسمت سهام المسألة على أصناف الورثة فقد صحت من أصلها، وقد تكون عائرة وقد لا تكون، فإن وقع في قسمة السهام على مستحقها كسر فذلك لأجل عدد الأصناف، إذ المسألة صحيحة في نفسها وافية بأجزائها، والذي لا ينضب هو عدد الأصناف؛ ثم قد يقع الكسر على صنف واحد، وقد يقع على صنفين، وعلى ثلاثة أصناف، ولا يزيد على الثلاثة على أصلها، إذ لا يزيد عدد الورثة عندنا على أربعة أصناف، ولا بد أن يصح نصيب صنف عليهم، وإذا

وقف الانكسار على ثلاثة أصناف انحصر الكلام عليه في ثلاثة أقسام.

القسم الأول: أن يقع الانكسار على صنف واحد، فلو ضربنا عدد رؤوسهم في أصل المسألة، أو في أصلها بعولها، إن كانت عائلة، لحصل مقصودنا من التصحيح، لكننا لطلب الاختصار، وتقليل الحساب، نعتبر السهام مع عدد الرؤوس، فإن كانا متباينين ضربنا عدد الرؤوس في أصل المسألة كما تقدم، إذ لا طريق للاختصار، وإن كانا متوافقين اجترينا بوفق عدد الرؤوس عن جملتها، فضربناه في أصل المسألة، فما انتهى إليه الحساب فمنه تصح القسمة.

مثال المباينة: ثلاث بنات وابن عم: الفريضة من ثلاثة للبنات سهان ينكسران عليهن، ولا موافقة بينهن وبين الاثنين، فتضرب الثلاثة عدد المنكسر عليهن في ثلاثة أصل في المسألة، تكون تسعة؛ من له شيء من أصل المسألة أخذه مضروباً في ما ضرب فيه أصلها، للبنات سهان مضروبان هن فيما ضرب في أصل المسألة، وهو ثلاثة بستة، لكل بنت سهان.

ومثال الموافقة: ست بنات وزوج وعاصب. الفريضة من اثني عشر، للبنات ثمانية تنكسر عليهن، لكن توافق عددهن بالنصف، فتضرب نصف الستة في اثني عشر مخرج الفريضة، تكون ستة وثلاثين، ومنها تصح.

القسم الثاني: أن يقع الانكسار على صنفين، فكذلك، أيضاً، لو ضربنا عدد رؤوس أحد الصنفين في عدد الصنف الآخر، ثم ما اجتمع في أصل المسألة لحصل المقصود، وصحت المسألة، لكن لطلب الاختصار يعتبر عدد رؤوس كل صنف مع سهامهم، كما تقدم من حيث الموافقة والمباينة، فننظر هل يوافق كل صنف عدد سهامه، أو يباينه، أو يوافق أحدهما سهامه ويباين الآخر سهامه، فما وافق سهامه أقمنا وفقه مقامه؛ ثم ننظر، طلباً للاختصار أيضاً، بين العددين الحاصلين، أعني الوافقين أو الكاملين أو الوفاق والكامل، فيعتبر نسبة بعضها إلى بعض في التماثل والتداخل والتوافق والتباين، فإن تماثلا اقتصرنا على أحدهما وضربناه في أصل المسألة، وإن تداخلا اقتصرنا على الأكثر وضربناه في أصلها، وإن توافقا ضربنا وفق أحدهما في كامل الآخر، ثم ما اجتمع في أصل المسألة، وإن تباينا ضربنا جملة أحدهما في جملة الآخر، ثم ما اجتمع في أصل المسألة، فما انتهى إليه الضرب في جميع ذلك فمنه تصح المسألة على الصنفين جميعاً.

وقد تبين من هذا أن كل واحد من الأقسام الثلاثة تعتور عليه الأحوال الأربعة، فيضاعف بها إلى اثنتي عشرة صورة، ويظهر تفصيل ما أجمل بالتمثيل.

المثال الأول: لتماثل الوافقين: أم وأربع أخوات لأم وستة إخوة لأب؛ الفريضة من

سته، للأخوات اثنان غير منقسمين عليهن لكن يوافقان عدتهن بالنصف، وللإخوة لأب، ما بقي ثلاثة غير منقسمة عليهم موافقة لعدتهم بالثلث فنصف عدة الأخوات اثنان، وثلث عدة الإخوة اثنان، فتضرب الفريضة ستة في اثنين إحدى العدتين، تبلغ اثني عشر، منها تصح.

المثال الثاني: لتداخل الوفيين: جدة وثانية إخوة لأم وستة إخوة لأب؛ الفريضة من ستة: للإخوة للأم سهان غير منقسمين عليهم موافقان لعدتهم بالنصف، وللإخوة لأب ما بقي ثلاثة غير منقسمة عليهم موافقة لعدتهم بالثلث؛ فثلث عدتهم اثنان داخله في نصف عدة الإخوة للأم أربعة، فتضرب الفريضة ستة في أربعة تكون أربعة وعشرين، منها تصح.

المثال الثالث: لتوافق الوفيين: أم، وثانية إخوة لأم، وثانية عشر ابن عم في درجة؛ الفريضة من ستة، للإخوة سهان غير منقسمين عليهم موافقان لعدتهم بالنصف، ولبنى العم ثلاثة غير منقسمة عليهم موافقة لهم بالثلث، فلهم ستة، ونصف الإخوة أربعة، فهما يتفقان بالنصف، فتضرب نصف أحدهما في كامل الآخر تكون اثني عشر، فتضرب فيها أصل الفريضة ستة، تكون اثنين وسبعين، منها تصح.

المثال الرابع: لتباين الوفيين: أم، وست أخوات أشقاء، وأربعة إخوة لأم؛ الفريضة من ستة، تعول بالسدس إلى سبعة، للأخوات، أربعة عشر منقسمة عليهن موافقة لعدهن بالنصف، وللإخوة للأم اثنان غير منقسمة عليهم موافقان لعدتهم بالنصف، فيضرب نصف عدد الأخوات ثلاثة في اثنين نصف عدد الإخوة، تكون ستة، تضرب فيها الفريضة تعولها، تكون اثنين وأربعين، منها تصح.

المثال الخامس: لتماثل أصلي العدتين: جدتان وزوجتان وأخوان لأب؛ الفريضة من اثني عشر، للزوجتين الربع ثلاثة، غير منقسمة عليهما ولا موافقة، وللأخوين ما بقي، بعد سهمي الجدتين، سبعة، غير منقسمة عليهما ولا موافقة، فعدة الزوجتين ماثلة لعدة الأخوين، فتضرب الفريضة اثني عشر في اثنين إحدى العدتين، تكون أربعة وعشرين منها تصح.

المثال السادس: لتداخل أصلي العدتين: زوجتان، وبنات، وأربعة إخوة لأب، الفريضة من ثمانية، للزوجتين سهم غير منقسم عليهما، وللإخوة ثلاثة غير منقسمة عليهم ولا موافقة لعدتهم، وعدة الزوجتين داخله في عدة الإخوة أربعة، فتضرب الفريضة في أربعة، تكون اثنين وثلاثين، منها تصح.

المثال السابع: لتوافق أصلي العدتين: تسع بنات وستة إخوة لأب، الفريضة من ثلاثة،

للبنات سهمان غير منقسمين عليهن ولا موافقين لهن، وللإخوة سهم غير منقسم، فعدة الإخوة يوافق عدة البنات بالثلث، فتضرب ثلث إحداهما في كامل الأخرى، تكون ثمانية عشر، فتضرب فيها أصل الفريضة تكون أربعة وخمسين منها تصح.

المثال الثامن: لتباين أصلي العدتين، ثلاث زوجات وأخوان أشقاء الفريضة من أربعة، للزوجات سهم غير منقسم، وللأخوين ثلاثة غير منقسمة عليهما ولا موافقة لهما، وعدة الزوجات لا توافق، أيضًا، عدة الإخوة، فتضرب عدة الزوجات ثلاثة في اثنين عدة الإخوة و تكون ستة، فتضرب فيها أصل الفريضة أربعة، تكون أربعة وعشرين، منها تصح.

المثال التاسع: لتماثل وفق إحدى العدتين لكامل الأخرى، أم، وست بنات، وثلاثة بني ابن؛ الفريضة من ستة، للبنات أربعة غير منقسمة عليهن موافقة بالنصف، ولبني الابن سهم غير منقسم، فنصف عدة البنات ثلاثة مثل عدة بني الابن، فتضرب الفريضة ستة في ثلاثة، تكون ثمانية عشر، منها تصح.

المثال العاشر: لتداخل وفق إحدى العدتين وكامل الأخرى، أربع زوجات وستة إخوة لأب، الفريضة من أربعة، للزوجات الربع سهم غير منقسم، وللإخوة ثلاثة غير منقسمة عليهم موافقة لعدتهم بالثلث، فثلث عدتهم اثنان داخله في أربعة عدة الزوجات، فتضرب الفريضة أربعة في أربعة، تكون ستة عشر، منها تصح.

المثال الحادي عشر: لتوافق إحدى العدتين وكامل الأخرى، ثنائي بنات، وستة بني ابن، الفريضة من ثلاثة، للبنات سهمان غير منقسمين عليهن موافقان لهن بالنصف، ولبني الابن سهم غير منقسم، فنصف عدة البنات أربعة توافق الستة عدة بني الابن بالنصف، فتضرب نصف إحدى العدتين في كامل الأخرى تكون اثنا عشر، فتضرب فيها أصل الفريضة ثلاثة، تكون ستة وثلاثين، منها تصح.

المثال الثاني عشر: لتباين وفق إحدى العدتين لكامل الأخرى: أربع بنات، وابن ابن، وبنت ابن؛ الفريضة من ثلاثة، لبنات الصلب سهمان غير منقسمين عليهن، موافقان لعدتهن بالنصف، ولبني الابن سهم غير منقسم، فتضرب نصف عدة البنات اثنين في ثلاثة عدة أسهم بني الابن، تكون ستة، فتضرب فيها الفريضة ثلاثة تكون ثمانية عشر، منها تصح.

القسم الثالث: أن يقع الكسر على ثلاثة أصناف، فلو ضربنا أحدهما في آخر، ثم ضربنا المجموع في الثالث، ثم ما اجتمع في أصل المسألة، لحصل المقصود من التصحيح، كما قدمنا في الصنف الواحد والصنفين، وكما يتعين فعله إذا كان عدد كل صنف منها يباين سهامه

وبيان جملة الأعداد.

فإن كانت الأعداد موافقة للسهام، فلطلب الاختصار نقيم الأوافق مقام أصول الأعداد، ثم ننظر هل بين كل واحد من أبعاضها وبين غيره منها مماثلة أو مداخلة أو موافقة أو مباينة، فما كان عملنا فيه ما تقدم من الاستغناء بالمثل أو بالأكثر، أو ضرب الوفق في الكل، أو ضرب الكل في الكل.

فإن كان بعضها موافقا وبعضها مباينا أقمنا الوفق لمقام الكامل، ثم نظرنا بين الوفق والكامل في الأعداد الثلاثة، فما تماثل منها استغنينا بالواحد منها، وما تداخل أسقطنا الأقل واكتفينا بالأكثر، وإن توافقت ضربنا وفقا وفي وفق ثم في الكامل، وإن تباينت ضربنا أحد الأعداد في ثان، فما بلغ ضرب في الثالث، فما اجتمع فهو المبلغ الذي يضرب فيه أصل المسألة، وتسمى عدد المنكسرين. هذا هو أصل العمل في هذا القسم، إلا أنه قرب فيه في حال الموافقة نوع تقريب، اختلف أهل الحساب في كيفيته على طريقتين.

فقال الكوفيون: يعمل في عددين منها ما عملنا في القسم الثاني، فما انتهى إليه العمل، وهو المبلغ الذي يضرب فيه أصل المسألة، جعلناه عددا واحدا ووقفنا بينه وبين العدد الثالث، وفعلنا فيهما ما فعلناه في العددين الأولين.

وقال البصريون: يوقف أحد الأعداد، والأحسن عندهم أن يكون الأكثر، ثم يوقف بينه وبين الباقي، ويعمل في وقيهما أحد الأقسام الأربعة، فما حصل من ذلك ضربناه في العدد الموقوف.

ومثال الطريقتين واحد.

ومثالها: سبع وعشرون بنتا، وست وثلاثون جدة، وخمس وأربعون اختا لأب. فعل طريقة الكوفيين إذا وفقت بين السبع والعشرين والست والثلاثين وجدتها يتفقان بالاتساع، فتضرب تسع أحدهما في كل الآخر، فتجده مائة وثمانية، فتوفق بينهما وبين الخمس والأربعين، فتجدها تنفق بالاتساع أيضًا، فتضرب تسع أحدهما في كل الآخر فتكون خمسمائة وأربعين، ثم في أصل المسألة تكون ثلاثة آلاف ومائتين وأربعين، منها تصح.

وعلى طريقة البصريين: نوقف الخمس والأربعين، فإذا وفقت بينها وبين السبع والعشرين وجدتها يتفقان بالاتساع، فتأخذ تسع السبع والعشرين، وهو ثلاثة، ثم توفق بين الست والثلاثين وبين الخمس والأربعين، فتجدهما يتفقان بالاتساع أيضًا، فتأخذ تسع الست والثلاثين، وهو أربعة، ثم تجد الوفقين مختلفين فتضرب أحدهما في الآخر فتكون اثني عشر، ثم في العدد الموقوف فتكون خمسة مائة وأربعين، ثم في أصل المسألة تكون ثلاثة

آلاف ومائتين وأربعين، كما تقدم.

وذكر بعض الأصحاب طريقة وجيزة جارية في جميع هذا القسم مغنية عن التطويل فقال: يجعل النظر بين صنفين من الثلاثة، كأنه لم يقع الانكسار إلا عليهما خاصة، فيعمل فيهما كما تقدم عمله في الانكسار على صنفين، حتى إذا انتهينا في العمل إلى إقامة عدد المنكسرين، أعني الذي يضرب في أصل المسألة، نظرنا بينه وبين العدد الثالث الباقي، ثم عملنا فيهما ما عملناه في العددين الأولين، فما انتهى إليه العمل وحصل من مبلغ الضرب جعلناه عدد المنكسرين ههنا وضربناه في أصل المسألة، فما انتهى إليه الضرب فمنه تصح. ووضوح هذه الطريقة يعني عن ذكر أمثلة لها. لكن نشرح في التمثيل للطريقة الأولى التي هي أصل عمل القسم، وهي التي عقدناها في صدره، ولما كان مشتملا على ثلاثة أنواع، كما تقدم في القسم الثاني، أعني أن يكون جميع أصنافه موافقة لسهامها، أو جميعها مباينة، أو بعضها موافقا وبعضها مباينا، أجرينا التمثيل على الترتيب المتقدم، وجعلنا في كل نوع أربعة أمثلة.

مسألة تم النوع الأول، وهي: زوجات وجدات وأخوات لأم وإخوة لأب؛ أصلها من اثني عشر، ففي المثال الأول لتماثل الأوفاق، نفرض الزوجات أربعا والجدات ثانيا، والأخوات ست عشرة، والإخوة اثني عشر، فعدد كل من عدا الزوجات يوافق سهامه، وأوفاق جميعها متماثلة، فيستغنى بأحد الأعداد منها ونضربه في أصل المسألة، تكون ثمانية وأربعين، منها تصح.

وفي المثال الثاني لتداخل الأوفاق، نفرض عدد كل جزء على النصف مما كان، سوى عدة الإخوة فإننا نبقيها على حالها، فتدخل أوفاق الجميع في وفقها، فنضربه في أصل المسألة، فيكون كالأول.

وفي المثال الثالث لتوافق الأوفاق، نفرض عدة الجدات عشرين، وعدة الأخوات ست عشرة، وعدة الإخوة ثمانية عشر، وعدة الزوجات اثنتين، وهي مماثلة لوفوق الأخوات فتسقط، فنصف عدة الجدات وربيع عدة الأخوات وثلث عدة الإخوة متوافقة، فنضرب وفق أحد الأوفاق في وفق ثان، ثم في كامل الوفق الثالث، تكون ستين، ثم في أصل المسألة تكون سبع مائة وعشرين، منها تصح.

وفي المثال الرابع لتباين الأوفاق، نفرض عدة الجدات أربعا، والأخوات عشرا، والإخوة تسعة، وعدة الزوجات اثنتين، وهي مماثلة لعدة وفق الجدات فتسقط، فنصف عدة الجدات ونصف عدة الأخوات وثلث عدة الإخوة متباينة وهي أوفاقها، فتضرب

أحدها في آخر، ثم في الثالث، تكون ثلاثين، ثم في أصل المسألة، تكون ثلاث مائة وستين،  
منها تصح.

### مسألة نعم النوع الثاني:

جدات وبنات وإخوة لأب، أصلها من ستة.

ففي المثال الأول لتبائن أصول الأعداد نفرض الأعداد كلها ثلاثا ثلاثا، فأعداد  
الأصناف متباعدة، فنستغني بأحدها ونضربه في أصل المسألة، تكون ثمانية عشر، منها  
تصح.

وفي المثال الثاني لتداخل الأعداد نفرض الإخوة ستة، وبنقي الجدات والبنات على  
عدتهن، فيدخل في عدة الإخوة، فنستغني به ونضربه في أصل المسألة، تكون ستة وثلاثين،  
منها تصح.

وفي المثال الثالث لتوافق الأعداد نفرض الجدات ستا والبنات تسعا والإخوة خمسة  
عشر، فأعداد الأصناف متوافقة بالثلث، فنضرب ثلث أحدها في ثلث الآخر، ثم في كامل  
الثالث تكون تسعين، ثم في أصل المسألة، تكون خمسمائة وأربعين، ومنها تصح.

وفي المثال الرابع لتباين الأعداد نفرض الأعداد المتقدمة على أوقافها، فأعداد  
الأصناف متباينة فنضرب أحدها في آخر، ثم في الثالث تكون ثلاثين، ثم في أصل المسألة  
تكون مائة وثمانين، منها تصح.

وتعرف هذه المسألة بين الفرضيين بالصياء، وهي التي تكون أعداد أصنافها مباينة  
لسهامها ومتباينة في أنفسها.

ولنعد المسألة الأولى لتمثيل النوع الثالث، وهي كما تقدم، زوجات وجدات وأخوات  
لأم، وإخوة لأب؛ أصلها من اثني عشر. ففي المثال الأول لتبائن الأعداد الحاصلة من عدد  
رؤوس بعض الأصناف، ومن أوقاف بعضها، نفرض الزوجات أربعاً والجدات ثمانياً  
والأخوات ست عشرة والإخوة أربعة، فسهم صنفين منها موافقة لعدد أصنافها، وسهم  
صنفين مباينة، ووفق ما وافق مع جملة ما باين متباعدة، فنستغني بأحدها ونضربه في المسألة  
تكون ثمانية وأربعين، منها تصح.

وفي المثال الثاني لتداخل الأعداد الحاصلة من الأوقاف وأصول الأعداد، نفرض عدد  
الإخوة ثمانية، ونقر سائر الأعداد على ما كانت عليه في المثال السابق، فندخل جميعها في  
عدد الإخوة، فنستغني به، ونضربه في أصل المسألة تكون ستة وتسعين، منها تصح.

وفي المثال الثالث لتوافق الأعداد المذكورة، نفرض الجدات عشرين، والأخوات أربعاً  
وعشرين، والإخوة أربعة عشر، والزوجات أربعاً، فجميع الأعداد الحاصلة فيها من

الأوفاق وأصول الأعداد متوافقة، فتضرب وفق أحدها في وفق آخر، ثم في وفق ثالث، ثم في كل الرابع، تكون أربعائة وعشرين، ثم في أصل المسألة تكون خمسة آلاف وأربعين، منها تصح.

وفي المثال الرابع لتباين الأعداد المذكورة: نفرض عدة الجدات ستا، وعدة الأخوات عشرا، وعدة الإخوة سبعة، والزوجات أربعة، فجملة الأعداد والأوفاق متباينة، فتضرب أحدها في ثان، ثم في ثالث، ثم في الرابع، تكون أربع مائة وعشرين، نضربها في أصل المسألة، تكون خمسة آلاف وأربعين، كالتي قبلها، ومنها تصح.

### الباب الرابع

#### في حساب مسائل الإقرار والإنكار

وإذا أقر بعض الورثة بوارث وأنكره الآخرون، لم يصح نسبه بإقرار الوارث كما تقدم، وإذا لم يصح النسب لم يعط المقر له شيئا من الميراث إن لم يوجب إقراره نقصا من سهم المقر، فإن أوجب نقصا من سهمه أعطي منه مقدار ما أوجب من النقص لو صح إقراره. ووجه العمل في ذلك أن تنظر فريضة الجماعة في الإنكار، وفريضة المقر خاصة في الإقرار كأنه ليس ثم وارث غيره، لأنك إنما تريد معرفة سهامه في الإقرار وحده، فإن تماثلت الفريضتان أجزأتك إحداهما، وإن دخلت إحداهما في الأخرى أجزأتك أكثرهما، فإن اتفقتا بجزء ضربت جزء إحداهما في كامل الأخرى، وإن لم تتفقا بجزء ضربت كامل إحداهما في كامل الأخرى.

وكذلك تعمل إن كانت ثلاث فرائض أو أكثر، ثم اقسام على الورثة على الإنكار، لأنه هو الأصل، فتعرف ما لكل وارث، ثم انظر ما للمقر وحده من فريضة الإقرار فأعطه إياه، وما فضل بيده من فريضة الإنكار فأعطه من أقر له، فإذا أردت القسمة على الورثة فاضرب لكل وارث بها له من فريضة الإنكار في فريضة الإقرار، أو في وفق إن كان لها، واضرب لمن تريد أن تعرف ما له من فريضة الإقرار بسهامه منها في فريضة الإنكار أو في وفق إن كان لها، فتعرف ما يفضل بيده، ولا تضرب لمن ليس له في الإقرار نصيب بشيء، مثال ما تقدم من إجمال الحساب.

مسألة الماهلة: أم وأخت لأب وعم؛ أقرت الأخت للأب بأخت شقيقة للميت وأنكرتها الأم. فالفريضة في الإقرار والإنكار من ستة، فقد تماثلت الفريضتان فتجزيك إحداهما، وللأم في الإنكار الثلث سهان، وللأخت النصف ثلاثة، وللعم ما بقي سهم. وإنما للأخت لأب في الإقرار السدس، تكملة الثلثين سهم، فيفضل بيدها سهان، فتدفعهما إلى الأخت الشقيقة، ولو أقرت بها الأم لدفعت إليها سهمها، فكمملت فريضتها،

ولا يلتفت إلى العم في الإنكار والإقرار لأن نصيبه فيهما سواء.

مسألة المداخلة: أختان شقيقتان وعاصب؛ أقرت إحداها بأخت شقيقة، فالفريضة على الإنكار من ثلاثة، وعلى الإقرار تصح من تسعة، فيستغني بها عن الثلاثة، فيعطي للمقر لها سهما واحدا، وهو الذي ينقص المقررة، لأن الستة التي تخص الأخوات من التسعة إذا قسمت على الإنكار خص كل واحدة ثلاثة أسهم، وإذا قسمت على الإقرار خص كل واحدة سهما، فقد نقص بين الإقرار والإنكار سهم.

مسألة الموافقة: ابن وابنتان؛ أقر الابن بابن آخر وأنكرته الابنتان، ففريضة الإنكار أربعة، وفريضة الإقرار ستة، فالفريضتان تتفان بالنصف، فتضرب إحداها في نصف الأخرى، تكون اثني عشر، للابن من فريضة الإنكار اثنان، في ثلاثة وفق فريضة الإقرار ستة، ولكل بنت سهم في ثلاثة، وللابن من فريضة الإقرار اثنان، في اثنين، نصف فريضة الإنكار، بأربعة، فيفضل بيده سهما، فيدفعها إلى الابن الذي أقر به.

مسألة المباينة: أختان شقيقتان وعاصب، أقرت إحداها بأخ شقيق.

الفريضة على الإنكار من ثلاثة، وعلى الإقرار من أربعة، فتضرب الثلاثة في الأربعة، تكون اثني عشر، لكل أخت على الإنكار أربعة وعلى الإقرار ثلاثة، فقد نقص للمقررة سهم فيأخذه المقر له.

هذا وجه العمل في اتحاد المقر والمقر به، وكذلك لو تعدد المقر مع اتحاد المقر به، فالعمل كما تقدم.

مثاله: أخ وأختان أشقاء؛ أقر الأخ وإحدى الأختين بأخ شقيق وأنكرته الأخت الأخرى، ففريضة الإنكار من أربعة، وفريضة الإقرار من ستة، تتفان بالنصف، فتضرب إحداها في نصف الأخرى، تبلغ اثني عشر، فنقول: للأخ من فريضة الإنكار اثنان، في ثلاثة، نصف فريضة الإقرار، بستة، ولكل أخت سهم في ثلاثة، وللأخ من فريضة الإقرار اثنان، في اثنين، نصف فريضة الإنكار، بأربعة، الفاضل بيده سهما فيدفعها إلى الأخ الذي أقر به، وللأخت المقررة من فريضة الإقرار سهم، في اثنين، وفق فريضة الإنكار، فيفضل بيدها سهم، فتدفعه إلى الأخ الذي أقرت به.

فأما إن تعدد المقر والمقر به، فوجه العمل أن تعتبر فريضتي الإقرار أو فرائضه بعضها ببعض، فتضرب إحداها في كامل الأخرى عند التباين، أو في وفق إن كان لها، وتستغني بالأكثر في حالة التداخل، أو بإحداها حال التماثل، ثم ما تحصل معك نظرت نسبتها إلى فريضة الإنكار، أي نسبة هي من الأقسام الأربعة، ثم عملت فيها ما تقدم من ضرب أو استغناء، ثم قسمت ما انتهى إليه العمل على الإنكار، ثم قسمته على إقرار أحد الورثة، فما

نقصه دفعته للذي أقر به، ثم قسمت الجملة أيضًا على إقرار الآخر، فما نقصه دفعته لمن أقر به، وكذلك إن كان ثالث ورابع، فما زاد عليهما.

مثال ذلك: ابن وبنت، أقر الابن ببنت وأقرت البنت بابن، وكل واحد منهما منكر لمن أقر به صاحبه، والمستلحقان كل واحد منهما منكر لصاحبه.

فالفريضة في الإنكار من ثلاثة؛ وفي إقرار الابن من اثنين، لأنه يزعم أن الذي له النصف؛ وفي إقرار البنت من خمسة؛ فالفرائض الثلاث متباينة، فتضرب إحدى فريضتي الإقرار في الأخرى، بعشرة، فهي مخرج الإقرار أجمع، وتضرب العشرة في فريضة الإنكار، تكون ثلاثين، للابن من فريضة الإنكار اثنان في عشرة بعشرين، وله من فريضة إقراره سهم مضروب في خمسة إقرار البنت، ثم في ثلاثة فريضة الإنكار تبلغ خمسة عشر، فتفضل بيده خمسة يدفعها إلى البنت التي أقر بها، وللبنيت المقررة من فريضة الإنكار سهم في عشرة، ولها من فريضة الإقرار سهم في اثنين إقرار الأخ، ثم في ثلاثة فريضة الإنكار تكون ستة، فيفضل بيدها أربعة، فتدفعها إلى الأخ الذي أقرت به. وإن اتفق الوارثان على شخص واختلفا في آخر كابنين أقر أحدهما بابنين آخرين، فوافقه أخوه على أحدهما وخالفه في الآخر، فقال سحنون: يدفع إليهما الذي أقر بها نصف ما في يده بينهما، وذلك ربع جميع المال، والذي أقر بأحدهما يعطيه ثلث ما في يده، وذلك سدس جميع المال.

قال بعض الفرضيين: وتقوم من أربعة وعشرين، لأنها إقرار بربع المال بينهما، وذلك من ثمانية، وبالسدس لأحدهما خاصة، والثلث والسدس من أربعة وعشرين، فعلى الإنكار لكل ابن اثنا عشر، وعلى الإقرار الذي أقر بها يكون له ستة، فتبقى ستة بينهما، وعلى إقرار الذي أقر بأحدهما يكون له ثمانية، فتبقى أربعة للذي اجتمعا على الإقرار به، فتحصل له سبعة، وللآخر ثلاثة.

هذا إن كان المجتمع على الإقرار به غير مقر بالآخر.

فإن كان مقرا به دفع له ما زاد بيده على ربع المال، وهو سهم.

مسألة يجتم بها الباب:

قيل لأصبيغ: رجل توفي وترك أخوين وامرأة حاملا، فولدت غلاما، فقالت: ولدته حيا، وقد استهل، فصدقها أحد الأخوين، وقال الآخر: بل ولدته ميتا.

فقال أصبيغ: هي من أربعة وعشرين.

وبيان ذلك: أن فريضة الإنكار من أربعة تنقسم من ثمانية، وفريضة الإقرار من ثمانية أيضًا، وفريضة الابن على الإقرار من ثلاثة، فتضرب ثلاثة في ثمانية تبلغ أربعة وعشرين، فللمرأة في الإنكار الربع ستة، الباقي ثمانية عشر، لكل أخ تسعة، ولها في الإقرار الثلث

ثلاثة، وللأبن أحد وعشرون، توفي عنها، لأمه الثلث سبعة ولكل أخ سبعة، فيفضل بيد المصدق سهان فيدفعها للأم، فيصير بيدها ثمانية ويبد المصدق سبعة، ويبد المنكر تسعة.

### الباب الخامس

#### في حساب مسائل الوصايا

وقد تقدم الكلام على أحكامها بجزء شائع مسمى، وبمثل نصيب أحد الورثة، وبغير ذلك.

والمقصود في هذا الباب بيان طرق الحساب في كيفية استخراج الجزء الموصى به في جميع ذلك من فريضة الموصي، فيخرج الجميع من عدد واحد، وينحصر المقصود من ذلك في فصلين:

الأول: الوصية بجزء مسمى، واحدا كان أو أكثر.

الثاني: في الوصية بمثل نصيب أحد الورثة مع الاستثناء أو الزيادة أو مع التكملة. أما الفصل الأول فإذا أوصى بجزء شائع مسمى كنصف أو ثلث أو ربع أو نحو ذلك، مفتوحا كان أو أصم، كجزء من أحد عشر أو اثني عشر أو ثلاثة عشر أو ما زاد على ذلك أو نقص، وله ورثة، فللعمل طريقان.

الأول: أن نصحح فريضة الميراث بطريق تصحيحها، أخرجت إلى التصحيح أو صحت من أصلها، عالت أو لم تعل، ثم نجعل جزء الوصية من حيث تنقسم على أصحاب الوصايا فريضة برأسها، ونخرج الوصية وننظر إلى ما بقي من فريضة الوصية، فإن كانت تلك البقية تنقسم على فريضة الورثة فيها ونعمت، وإن لم تنقسم نظرنا فيها واعتبرنا إحداهما بالأخرى، فإن تباينتنا ضربنا فريضة الميراث في فريضة الوصية، فما انتهى إليه الضرب فمنه يصح حساب الوصية والفريضة جميعا، وإن توافقتا بجزء ضربنا ذلك الجزء من فريضة الميراث في فريضة الوصية، فما بلغ فمنه يصح الحساب.

الطريق الثاني: أن ننظر إلى مخرج جزء الوصية، ثم تزيد على سهام الفريضة جزء ما قبل مخرج الوصية أبدا. فإذا كانت الوصية بالثلث، زدت على الفريضة نصفها، وإن كانت بالربع زدت عليها ثلثها، وتزيد على الفريضة ربعها إن كانت الوصية بالخمس، وتزيد الخمس إن كانت بالسدس، وتزيد السدس إن كانت بالسبع، وكذلك الثمن والتسع والعشر وما زاد عليه، ويطرد ذلك في المفتوح والأصم.

فلو كانت الوصية بجزء من أحد عشر زدت العشر.

ولو كانت بجزء من اثني عشر، أعني بنصف السدس، زدت جزءا من أحد عشر، ثم

على هذا الحساب.

ولو كانت بالنصف لحملت على الفريضة مثلها، لأن الذي قبل مخرج الوصية واحد، ومعلوم أن القسم على واحد كل، فيضاف على سهام الفريضة مثلها كلها، ولأن النصف هو أكبر الأجزاء وأول الكسور، ولم يكن قبله غير الواحد، فجعلنا سهام الفريضة بمنزلة الواحد، وزدنا عليها مثلها.

وعبر بعض الفرضيين عن هذا الطريق، بأن قال: إذا صححنا الفريضة والوصية، ثم أخرجنا جزء الوصية منها، ووجدنا البقية غير منقسمة على الفريضة، نظرنا نسبة الجزء الذي أخرجناه من الوصية إلى بقيتها، فما كان زدنا على الفريضة ما نسبته إليها تلك النسبة. مثال الطريقين: ترك أربعة بنين وأوصى بالثلث.

فعلى الطريق الأول، نقول: الفريضة من أربعة، والوصية من ثلاثة، نخرج جزء الوصية وهو سهم، يبقى اثنان لا تنقسم على الأربعة، لكن توافقها بالنصف، فنضرب اثنين وفق فريضة الورثة في ثلاثة فريضة الوصية، تكون ستة، نخرج منها جزء الوصية اثنين، تبقى أربعة، تنقسم على الأربعة.

وأما الطريق الثاني، فعلى العبارة الأولى، نقول: تحمل على فريضة الورثة جزء ما قبل مخرج الوصية، وهو ههنا النصف، فتصير ستة، نخرج جزء الوصية اثنين، يبقى أربعة، على الأربعة.

وعلى العبارة الثانية: إذا اعتبرنا الجزء الذي أخرجناه من فريضة الوصية بالنسبة إلى بقيتها وجدناه نصف الباقي، فزدنا على الفريضة نصفها كما تقدم.

واعلم أنه قد يقع في الفريضة كسر بسبب حمل الجزء على الفريضة، فإذا كان كذلك فاضرب المسألة والكسر في مخرج ذلك الكسر، فما انتهى إليه الضرب فمنه تصح بغير كسر. مثال ذلك: إنه إذا أوصى بالسدس، والمسألة على حالها، فإذا أخرجنا جزء الوصية، وهو واحد، من مخرجها، وهو ستة، بقيت خمسة، لا تنقسم على الفريضة ولا توافق:

فعلى الطريق الأول، تضرب الأربعة في الستة، تكون أربعة وعشرين. وكذلك في الطريق الثاني، نخرج أيضًا من أربعة وعشرين، لكن بعد وجود الكسر فيها وضربها وضربه في مخرجه.

وذلك أنا نقول، على العبارة الأولى: إذا أوصى بالسدس حملنا على الفريضة مثل خمسها وخمس الأربعة أخماس، فتكسر السهام فتضرب الأربعة: والأربعة الأخماس في خمسة، تبلغ أربعة وعشرين.

وكذلك إذا نسبنا جزء الوصية إلى ما بقي من مخرجها وجدناه خمس البقية، فحملنا على الفريضة خمسها، انكسرت السهام أيضًا، فنضربها في الخمسة، كما تقدم.

هذا وجه العمل في الوصية بجزء واحد.

فلو أوصى بجزءين ضربت مخرج أحدهما في مخرج الأخرى، أو في وفق إن كان له، فما اجتمع من الضرب فهو مخرج الوصية جميعا.

فإذا أخرجت جزء الوصية منه ثم قسمت الباقي على الفريضة، فإن انقسم وإلا ضربت ما انتهى إليه الضرب في عدد سهام المسألة، وفي وفق، إن كان لها، فما بلغ فمعه يصح حساب الوصيتين والفريضة.

مثال ذلك: ترك ثلاثة بنين، وأوصى لرجل بالسدس ولآخر بالسبع. فمخرج السدس ستة، ومخرج السبع سبعة، وليس بينها وفق، فتضرب الستة في السبعة، تبلغ اثنين وأربعين، فتخرج جزء الوصية ثلاث عشرة، فتبقى تسعة وعشرون، لا تنقسم على سهام الفريضة ولا توافقها، فتضرب الثلاثة، سهام الفريضة، في الاثنين والأربعين، يكون ذلك مائة وستة وعشرين جزءا، الوصية من ذلك تسعة وثلاثون، تبقى سبعة وثمانون لكل سهم تسعة وعشرون.

ولو كانت الوصية بأكثر من الثلث، فإن أجاز الورثة فالعمل كما تقدم، وإن لم يجز أحد منهم، فإن كانت الوصية لواحد أو للمساكين، فخذ مخرج الثلث، ثم اعمل على نحو ما تقدم.

وإن كانت الوصية لجماعة، فخذ مخرجا تقوم منه وصاياهم، وخذ من ذلك المخرج جميع وصاياهم، فما اجتمع لك من ذلك فاجعله ثلث مال، فيكون منقسما على أهل الوصايا بالحصص، ثم اقسم الثلثين على الورثة إن انقسم، فإن لم ينقسم فانظر هل يوافق فريضتهم من حيث تنقسم بجزء أم لا؟ ثم اعمل على نحو ما تقدم.

مثاله: امرأة توفيت وتركت أما وزوجا وأختا لأب، وأوصت لرجل بالثلث ولآخر بالخمس، فلم يجز الورثة. فالفريضة من ستة، تعول بالثلث إلى ثمانية، ومخرج الثلث والخمس خمسة عشر، فخذ لصاحب الثلث خمسة، ولصاحب الخمس ثلاثة، فذلك ثمانية، فاجعلها ثلث مال، يكون منقسما بين أهل الوصايا بالحصص. والثلاثان ستة عشر، للورثة، منقسمة على ثمانية، فريضتهم لكل سهم سهان، فلأم اثنان في اثنين، بأربعة، وللزوج ثلاثة، في اثنين، بستة، وللأخت مثل ذلك.

هذا حكم اتفاقهم على الإجازة للجميع أو الرد، فإن اختلفت الحال في ذلك فللاختلاف صور.

الصورة الأولى: إذا أجاز بعضهم لجميع أهل الوصايا ولم يجز باقيهم لأحد منهم، فالباب في ذلك أن تنقسم المسألة على أن الكل قد أجازوا، وتعملها أيضًا على أن الكل قد

ردوا، ثم توفق بينهما، وتعمل على ما تقدم من الاستغناء بأكثرهما، أو ضرب إحداهما في كامل الأخرى أو وفقهما، إن كان، ثم اعط من أجاز ما يصيبه من مسألة الإجازة، واعط من رد ما يصيبه من مسألة الرد، فيكون الباقي للموصى لهما على قدر الوصيتين.

مثاله: ترك ابنين، وأوصى لرجل بالنصف، ولآخر بالثلث، فأجاز أحد الابنين الوصيتين، ولم يجز الآخر لواحد منهما.

فمسألة الإجازة: من اثني عشر؛ للموصى له بالنصف ستة وللموصى له بالثلث أربعة، ولكل ابن سهم.

ومسألة الرد: من خمسة عشر؛ الثلث خمسة للموصى لهما على خمسة أجزاء لصاحب النصف ثلاثة، ولصاحب الثلث سهمان، والثلاثان لابنين: لكل ابن خمسة، والاثنان عشر توافق الخمسة عشر بالثلث.

فتضرب ثلث إحداهما في كامل الأخرى، تكون ستين، من له شيء من اثني عشر، مسألة الإجازة، أخذه مضروباً في خمسة وفق مسألة الرد، ومن له شيء من خمسة عشر أخذه مضروباً في وفق الاثني عشر وهو أربعة، فللابن الذي أجاز سهم من اثني عشر في خمسة، وذلك خمسة. وللذي لم يجز خمسة من خمسة عشر في أربعة، وذلك عشرون، وتبقى خمسة وثلاثون، للموصى لهما، على خمسة لصاحب النصف أحد وعشرون، ولصاحب الثلث أربعة عشر.

الصورة الثانية: إذا أجاز جميعهم لبعض أهل الوصايا دون بعض، فلمن أجازوا له وصيته بكما لها، ولمن لم يجزوا له نصيبه من الحصص في الثلث لو أنهم لم يجزوا.

والطريق لتمييز نصيب كل موصى له: أن تأخذ مخرج الوصايا من حيث تقوم لو أنهم لم يجزوا، وتأخذ أيضاً مخرج وصية من أجازوا له من حيث تقوم، فإن دخل أحد المخرجين في الآخر أجزاء أكثرهما، وإن لم يدخل أحدهما في الآخر فانظر الموافقة، فإن وافق أحدهما الآخر بجزء فاضرب جزء أحدهما في كامل الآخر، فما اجتمع فمنه تقوم وصاياهم، وإن لم يتفقا بجزء فاضرب كامل أحدهما في كامل الآخر فمنه يقوم وصاياهم، واعط لمن أجازوا له ما أوصى له به، ولمن لم يجزوا له ما ينوبه من الحصص في الثلث، ثم اقسم ما بقي على الورثة، فإن لم ينقسم ووافق فريضةهم بجزء فاضرب ذلك الجزء من الفريضة في المخرج، وإن لم يتفقا بجزء فاضرب كامل الفريضة في كامل المخرج، ثم اقسم على نحو ما تقدم.

مثاله: تركت زوجاً وأختين شقيقتين، وأوصت بالنصف لزيد، وبالسدس لعمرو. فأجاز جميع الورثة لصاحب السدس خاصة، فالفريضة من ستة تعول بالسدس إلى سبعة. ومخرج الوصية ستة؛ لصاحب النصف ثلاثة، ولصاحب السدس سهم، فذلك

أربعة فاجعلها ثلث مال، لصاحب النصف من ذلك ثلاثة أرباع الثلث، ثلاثة، فيكون مخرج من لم يميزوا له اثني عشر، ومخرج من أجازوا له ستة، وهي داخلة في اثني عشر، فخذ اثني عشر فاعط الذي أجازوا له السدس سهمين، واعط صاحب النصف ثلاثة أرباع الثلث، ثلاثة التي تنوبه في الحصاص؛ الباقي للورثة سبعة منقسمة عليهم.  
مثال آخر: ترك أبوه، وأوصى لرجل بالنصف ولآخر بالربع، فأجازوا لصاحب النصف فقط.

فالفريضة من ثلاثة: للأم سهم، وللأب سهمان، ومخرج الوصية أربعة، لصاحب النصف سهمان، ولصاحب الربع سهم، فذلك ثلاثة، فاجعلها ثلث مال لصاحب الربع، ثلث الثلث سهم من تسعة، فهي مخرج من لم يميزوا له، ومخرج صاحب النصف الذي أجازوا له اثنان، وهي غير داخلة في التسعة، ولا موافقة لها بجزء، فاضرب اثنين في تسعة تبلغ ثمانية عشر، فهي مخرج وصاياهم، لصاحب النصف سهم من اثنين في تسعة، ولصاحب الربع سهم من تسعة في اثنين، فذلك أحد عشر، الباقي للورثة سبعة عشر غير منقسمة ولا موافقة بجزء، فاضرب الفريضة ثلاثة في ثمانية عشر، تبلغ أربعة وخمسين، لصاحب النصف تسعة في ثلاثة بسبعة وعشرين، ولصاحب الربع اثنان في ثلاثة بستة، وللورثة سبعة في ثلاثة بأحد وعشرين، للأم سهم في سبعة، وللأب اثنان في سبعة بأربعة عشر.

الصورة الثالثة: أن يميز بعضهم لقوم، ويميز غيرهم لآخرين، فيلزم كل وارث لمن أجاز له ما أوصي له به، ويلزمه لمن لم يميز له ما ينوبه من الحصاص في الثلث، فخذ مخرج الوصايا من حيث تقوم لو أنهم لم يميزوا، وخذ مخرج كل واحد لمن أجاز له على الانفراد، كأنه ليس ثم وارث غيره، ولا وصية إلا وصيته التي تلزمه، ثم انظر سهام كل وارث من الفريضة، فإن كان فيها ما يلزمه من الوصايا أغنتك سهامه عن مخرج الوصايا التي تلزمه، وإن كان فيه سهامه بعضها أجزتكم سهامه عن مخرج ما فيها، وخذ له مخرج ما ليس فيها، ثم انظر ذلك المخرج، فإن وافق سهامه بجزء، فخذ ذلك الجزء من المخرج، فاجعله مخرج وصيته، وإن لم يوافقها بجزء تركت المخرج على حاله، وإن لم يكن في سهامه شيء مما يلزمه من الوصايا، فخذ مخرج وصاياهم من حيث تقوم، ثم انظر، فإن دخل أحد المخرجين في الآخر أجزأك أكثرهما، وإن لم يكن ذلك، فانظر، فإن وافق أحد المخرجين الآخر بجزء، فاضرب جزء أحدهما في كامل الآخر، فما اجتمع فهو مخرج وصاياهم، وإن لم تتفق مخارج وصاياهم بجزء ضربت بعضها في بعض، فما بلغ فهو مخرج وصاياهم، ثم انظر، فإن وافق المخرج سهامه من فريضته بجزء فخذ ذلك الجزء من المخرج، فاجعله مخرج وصاياهم، وإن

لم تتفق مخارج وصاياه بجزء ضربت بعضها في بعض، فما بلغ فهو مخرج وصاياه. ثم انظر فإن وافق المخرج سهامه من فريضة بجزء فخذ ذلك الجزء من المخرج واجعله مخرج وصاياه وإن لم يتفقا أبقيت المخرج بحاله، ثم اصنع في حق غيره من الورثة مثل ذلك، ثم انظر بعد هذا جميعه ما حصل بيدك من مخارج الورثة أجمعين: هل تتماثل، أو يدخل بعضها في بعض، أو تتفق بجزء أم لا؟ واعمل على حسب ما تقدم من ضرب المخارج بعضها في بعض، فما اجتمع فهو مخرج الورثة كلهم، فاضرب الفريضة فيه، فما بلغ فاقسمه على الورثة، واعط كل واحد من أهل الوصايا مما بيد كل وارث ما يلزمه له.

مثال ذلك: ترك أما وزوجة وأختا شقيقة وأختين لأم. الفريضة من اثني عشر تعول بالربع إلى خمسة عشر، وأوصى لرجل بالثلث والآخر بالسدس. فإن أجازت الزوجة والشقيقة لصاحب الثلث، وأجازت الأم والأخوات للأم لصاحب السدس، والثلث والسدس ثلاثة من ستة، فاجعلها ثلث مال، فيكون مخرجهن لمن لم يميزن له تسعة، فسهام الزوجة والشقيقة تسعة، فالزمهما لمن أجازتا له ثلث ما في أيديهما، ولصاحب السدس ثلث الثلث سهم من تسعة، فذلك في سهامها، فتستغني عن مخرج وصاياهما، وسهام الأم والأخوات للأم ستة، ويلزمهن لصاحب السدس سدس ما في أيديهن سهم، وذلك في سهامهن، ويلزمهن لصاحب الثلث ثلثاه، اثنان من تسعة، فيكون مخرج وصاياه كلها تسعة فاضرب الفريضة خمسة عشر في تسعة، يبلغ مائة وخمسة وثلاثين. للزوجة والشقيقة تسعة في تسعة بأحد وثمانين، لصاحب الثلث من ذلك سبعة وعشرون، ولصاحب السدس ثلث الثلث تسعة، الباقي لها خمسة وأربعون، منقسمة على ثلاثة، لأن سهامها تتفق بالثلث، فيكون للزوجة سهم في خمسة عشر، وللشقيقة سهان في خمسة عشر بثلاثين، وللأم والأخوات للأم ستة في تسعة بأربعة وخمسين، لصاحب السدس من ذلك تسعة، ولصاحب الثلث ثلثاه اثنا عشر، الباقي هن ثلاثة وثلاثون، وسهامهن تتفق بالنصف فيكون لكل واحدة سهم، فثلاثة وثلاثون منقسمة عليهن لكل واحدة أحد عشر. واجتمع لصاحب الثلث تسعة وثلاثون، سبعة وعشرون من قبل الزوجة والشقيقة، واثنا عشر من قبل الأم والأخوات للأم. واجتمع لصاحب السدس ثمانية عشر، تسعة من كل فرقة، ولم تتفق سهامهم بجزء.

مثال ثان: تركت أختين لأب، وأختين لأم، وزوجا، وأوصت بنصف مالها لشخص، ولآخر بالربع، فأجاز الزوج لصاحب الربع، وأجازت الأخوات لصاحب النصف، فالفريضة من ستة، للأخوات للأب الثلثان أربعة، وللأخوات للأم الثلث سهان، ويعال للزوج بالنصف ثلاثة تبلغ تسعة، فخذ للنصف والربع ثلاثة من أربعة، فذلك ثلث مال

يتحاص عليه أهل الوصايا، لصاحب النصف ثلثا الثلث، ولصاحب الربع ثلثه، فمخرج الزوج لمن أجاز له من أربعة، ولمن لم يجز له من تسعة، فالأربعة لا تدخل في التسعة ولا توافقها، فتضرب إحداها في الأخرى تبلغ ستة وثلاثين، فهذا مخرج وصاياه. وسهامه ثلاثة تنفق بالثلث، فتأخذ ثلث المخرج اثني عشر، فيكون ذلك مخرجه. وسهام الأخوات ستة، لها نصف صحيح لمن أجزن له، ومخرجهن لمن لم يجزن له من تسعة، وهي تنفق مع سهامهن بالثلث، فتأخذ ثلث المخرج ثلاثة، وهي داخله في اثني عشر مخرج الزوج، فتضرب الفريضة بعولها تسعة في اثني عشر، تبلغ مائة وثمانية، للزوج ثلاثة في اثني عشر بستة وثلاثين، لصاحب الربع من ذلك تسعة ولصاحب النصف ثلثا الثلث ثمانية، الباقي له تسعة عشر، وللأخوات جمع ستة في اثني عشر باثنين وسبعين، للموصى له بالنصف من ذلك ستة وثلاثون، ولصاحب الربع ثلث الثلث ثمانية، الباقي هن ثمانية وعشرون، موافقة لسهامهن بالنصف، فيضرب منتهى الفريضة مائة وثمانية في ثلاثة، تبلغ ثلاثمائة وأربعة وعشرين، فتعطي كل قوم ما بأيديهم مضروباً في ثلاثة، فيبدأ الموصى له بالنصف أربعة وأربعون، ثمانية من قبل الزوج وستة وثلاثون من قبل الأخوات، فيأخذ ذلك مضروباً في ثلاثة، ويبدأ الموصى له بالربع سبعة عشر، تسعة من قبل الزوج، وثمانية من قبل الأخوات يأخذ ذلك مضروباً في ثلاثة، وللزوج تسعة عشر في ثلاثة، وللأخوات جمع ثمانية وعشرون في ثلاثة بأربعة وثمانين، لكل واحدة من الأخوات للأب من ذلك اثنان في أربعة عشر بثمانية وعشرين، ولكل واحدة من الأخوات للأم سهم في أربعة عشر.

مثال ثالث: تركت ابناً وبتناً، وأوصت لشخص بالربع ولآخر بالثلث، فأجاز الابن لصاحب الثمن وأجازت البنت لصاحب الربع، فالفريضة من ثلاثة، والربع والثمن ثلاثة من ثمانية، فاجعل ذلك ثلث مال، يكون مخرج كل واحد لمن لم يجز له من تسعة؛ ومخرج الابن لمن أجاز له من ثمانية، وهي لا توافق التسعة، فاضرب ثمانية في تسعة تبلغ اثنين وسبعين، وسهامه اثنان تنفق بالأنصاف، فيكون مخرج وصاياه ستة وثلاثين؛ ومخرج وصية البنت لمن أجازت له من أربعة، والأربعة لا توافق التسعة، فاضرب أربعة في تسعة تبلغ ستة وثلاثين؛ فقد تماثل المخرجان، فاضرب الفريضة ثلاثة في أحدهما تبلغ مائة وثمانية: للابن من ذلك اثنان وسبعون، وللموصى له بالثلث من ذلك تسعة، وللموصى له بالربع ثلثا الثلث ستة عشر الباقي له سبعة وأربعون، وللبنات ستة وثلاثون وللموصى له بالربع من ذلك تسعة، وللموصى له بالثلث ثلث الثلث أربعة، الباقي له ثلاثة وعشرون، فاجتمع للموصى له بالربع خمسة وعشرون، تسعة من قبل البنت، وستة عشر من قبل الابن، واجتمع بيد الموصى له بالثلث ثلاثة عشر، تسعة من قبل الابن وأربعة من قبل البنت.

فعلى هذا المعنى فاعمل في هذا الجنس من الوصايا تخرج لك المسألة من عدد لا تخرج من أقل منه. وله طريق آخر أوضح من هذا إلا أنه تخرج المسألة فيه من عدد كبير، ثم ترجع بالموافقة إلى مبلغ الطريق الأول.

ووجه العمل في هذا الطريق: أن تأخذ مخرج الإجازة ومخرج الرد، ثم تضرب أحدهما في كامل الآخر، أو في وقفه إن كان. ثم في أصل المسألة، ثم اقسم على الورثة، واعط كل موصى له من يد كل وارث ماله بيده.

بيان ذلك في المثال المتقدم، أن مخرج الرد من تسعة ومخرج الإجازة من ثمانية، فأحدهما في كامل الآخر اثنان وسبعون، ثم في ثلاثة أصل الفريضة، تبلغ مائتين وستة عشر، للابن من ذلك مائة وأربعة وأربعون تدفع منها للموصى له بالثمن ثمنها ثمانية عشر، ولصاحب الربع ثلثا ثلثها اثنين وثلاثين، وللبن من ذلك اثنان وسبعون، تدفع للموصى له بالربع، ربعها ثمانية عشر، وللموصى له بالثمن ثلث ثلثها ثمانية، فيحصل بيد صاحب الربع خمسون، من قبل الابن اثنان وثلاثون، ومن قبل بنت ثمانية عشر. ويتحصل لصاحب الثمن ستة وعشرون، من قبل الابن ثمانية عشر ومن قبل بنت ثمانية؛ وتبقى بيد الابن أربعة وتسعون، ويبد البنت ستة وأربعون. فكل من بيده سهام من وارث أو صاحب وصية لها نصف صحيح، فيرجع كل من بيده شيء إلى نصفه، وترد الفريضة إلى نصفها مائة وثمانية كما في الطريق الأول.

الصورة الرابعة: إذا أجاز بعض الورثة لجميع أهل الوصايا، ورد بعضهم الجميع، واختلف أحوال باقيهم، فأجاز بعضهم لقوم مخصوصين، وأجاز غيرهم لآخرين. فمن لم يجوز لزمه ثلث ما يصير له بين أهل الوصايا بالحصاص، ومن أجاز للجميع لزمه جميع ما أجاز، ومن أجاز لقوم دون قوم لزمه لمن أجاز له ما أجاز له، ولمن لم يجوز له ما يتفق به من الحصاص في الثلث.

ووجه العمل في ذلك ما تقدم من الصورة الثالثة من الطريقين المتقدمين.

فعلى الطريق الأول، تأخذ مخرج الوصايا من حيث تقوم لو أنهم لم يجزوا، ومخرجها لو أنهم أجازوا، وتأخذ أيضًا مخرج من أجاز لبعضهم دون بعض، وتكمل العمل على ما تقدم في الطريق الأول في اختلاف إجازة الورثة.

وعلى الطريق الثاني، تأخذ مخرج الوصايا لو أنهم أجازوا كلهم، ومخرجها لو لم يجزوا، ثم تستغنى بأكثرهما إن تداخلا، أو تضرب أحدهما في الآخر، أو في وقفه، إن كان، ثم تضرب الحاصل في الفريضة، ثم تقسم ما يبلغ على الورثة، وتأخذ لأهل الوصايا من يد كل واحد ما يلزمه، كما تقدم.

مثال ذلك: تركت بنتا وأختا وزوجا وأما، وأوصت بالثلث لشخص وبالسدس لآخر، وأجازت البنت جميع الوصية، وردت الأخت للجميع، وأجاز الزوج لصاحب الثلث خاصة، وأجازت الأم لصاحب السدس وحده.

فالفريضة من اثني عشر، للبنت النصف ستة، وللزوج الربع ثلاثة، وللأم السدس سهان، وللأخت ما بقي سهم.

فعل الطريق الأول: نقول: الثلث والسدس ثلاثة من ستة، فاجعلها ثلث مال، يكون مخرجهم أجمعين لمن لم يجزوا له تسعة، فيلزم البنت بإجازتها للجميع ثلث ما بيدها وسدسه، وذلك في سهامها؛ ويلزم الأخت التي ردت الجميع الثلث ثلاثة من تسعة، لصاحب الثلث سهان، ولصاحب السدس سهم؛ ويلزم الزوج لصاحب الثلث ثلث ما بيده، ولسهامه ثلث صحيح، ويلزمه لصاحب السدس ثلث الثلث سهم من تسعة، وسهامه ثلاثة توافق مخرجه بالثلث، فيكون مخرجه ثلاثة؛ ويلزم الأم لصاحب السدس سدس ما بيدها، فيكون مخرجها من ستة، ويلزمها لصاحب الثلث ثلثا الثلث سهان من تسعة، فسنة توافق التسعة بالثلث، فتضرب ثلث أحدهما في كامل الآخر، تكون ثمانية عشر، وسهامها اثنان، فيتفقدان بالنصف يكون مخرجها تسعة، ومخرج الأخت تسعة، ومخرج الزوج ثلاثة، فقد تماثل المخرجان ودخل الثالث فيهما، فتضرب الفريضة اثني عشر في تسعة أحد المخرجين، تبلغ مائة وثمانية: للبنت أربعة وخمسون، لصاحب الثلث منها ثمانية عشر، ولصاحب السدس تسعة؛ وللأخت تسعة، لأهل الوصايا من ذلك ثلاثة، لصاحب الثلث سهان، ولصاحب السدس سهم؛ وللزوج سبعة وعشرون، ولصاحب الثلث تسعة، ولصاحب السدس ثلث الثلث ثلاثة؛ وللأم ثمانية عشر، ولصاحب السدس سدس ذلك ثلاثة، ولصاحب الثلث ثلثا ثلثه أربعة، فاجتمع لصاحب الثلث ثلاثة وثلاثون: من قبل البنت ثمانية عشر، ومن قبل الأخت سهان، ومن قبل الزوج تسعة، ومن قبل الأم أربعة؛ واجتمع لصاحب السدس ستة عشر: من قبل البنت تسعة، ومن قبل الأخت سهم، ومن قبل الزوج ثلاثة، ومن قبل الأم ثلاثة أيضًا.

وعلى الطريق الثاني، نقول: مخرج الإجازة للجميع ستة، ومخرج الرد تسعة، ويتفقدان بالثلث، فثلث أحدهما في كامل الآخر ثمانية عشر، ثم في أصل الفريضة تبلغ مائتين وستة عشر، وذلك ضعف مبلغ الفريضة في الطريق الأول.

فيخص كل وارث وموصى له ضعف ما كان بيده أولاً، فيرد إلى نصفه، وترجع الفريضة إلى نصفها، فتلتقي الطريقان.

وإن شئت صححت كل واحد من مخرجي الإجازة والرد من حيث تنقسم على

الورثة، ثم ضربت أحدهما في الآخر أو في وقفه، إن كان، فما بلغ قسمته على الورثة، واستغثت عن ضربه في الفريضة.

وبيان ذلك في المثال الحاضر: أن مخرج الإجازة يصح فيه من أربعة وعشرين، ومخرج الرد يصح من ثمانية عشر، ويتفقان بالسدس، فسدس أحدهما في كامل الآخر يبلغ اثنين وسبعين، فإذا وزعتها على الورثة انكسر ما يلزم الأخت والأم للموصى لهما، وسهامهما ثلاثة، تضرب الاثنين والسبعين في ثلاثة، تبلغ مائتين وستة عشر، كما تقدم.

### الفصل الثاني

#### في بيان حساب الوصية بالنصيب

وما يتبعه

وقد تقدم الكلام على حكمها في الرصايا، وبيننا فيها أن الموصى له يكون عوضاً عن صاحب النصيب على المشهور، وأحلنا بيان الحساب على هذا الكتاب، وقد تقدم حساب النصيب في الفصل الأول، لأنه إذا انفرد كان وصية بجزء مسمى، إذ لا فرق بين أن تقول: بمثل نصيب أحد بني، وهم أربعة؛ أو تقول: بربع مالي.

وكذلك قوله: بمثل نصيب أحد الثلاثة، كقوله: بثلث مالي. وكذلك ما زاد على ذلك أو نقص.

وإنما المقصود في هذا الفصل بيان وجه العمل فيها إذا اقترن بها الاستثناء من جملة المال، أو من جزء من أجزائه، أو اقترنت بها الإضافة أو التكملة. ولنرسم في ذلك مسائل:

الأولى: إذا أوصى بمثل نصيب أحد بنيه، واستثنى منه جزءاً معيناً.

مثال ذلك: ترك ثلاثة بنين، وأوصى بمثل نصيب أحدهم إلا سبع ماله. فيدفع إليه ما كان يصيب أحد البنين قبل الوصية، وهو الثلث، فيبقى ثلثا المال، وذلك سهان على ثلاثة، لا تصح، ولا توافق، فتضرب ثلاثة في ثلاثة، تبلغ تسعة، ثم في سبعة مخرج الجزء المستثنى تبلغ ثلاثة وستين، يأخذ صاحب الوصية ثلث ذلك أحد وعشرين، ثم يسترد منه سبع ماله، وهو تسعة، فبقي بيده اثنا عشر، وذلك جملة ما يصح له وتبقى أحد وخمسون، لكل ابن سبعة عشر.

المسألة الثانية: والمثال بحاله: أوصى بمثل نصيب أحد الثلاثة، وسبع ماله. فالعمل واحد، حتى إذا أعطينا الموصى له أحداً وعشرين الثلث، زدناه عليه سبع ماله تسعة، يكمل له ثلاثون، وذلك مبلغ وصيته، وتبقى ثلاثة وثلاثون، لكل ابن اثنا عشر.

المسألة الثالثة: إذا أوصى بمثل نصيب أحد بنيه، وبثلث ما يبقى من الثلث، أو بربعه،

أو بغير ذلك من أجزائه أو أجزاء جزء غيره، أو من جملة المال؛ فيشترط في صحة هذه المسألة وما بعدها أن يكون النصيب أقل من الجزء المستثنى منه، ثلثا كان أو غيره، فلو كان النصيب مساويا للجزء أو أكثر منه استحالت المسألة.

بيان ذلك: لو ترك ثلاثة بنين وأوصى بمثل نصيب أحدهم، وبثلث ما يبقى من الثلث، لم يصح، إذ النصيب مساو للثلث، فلا يبقى منه شيء. وكذلك لو كانا اثنين، إذ النصيب أكثر من الثلث.

فأما لو كان البنون أربعة أو أكثر، أو كانت الوصية في الثلاثة بما يبقى من النصف، لصحت.

ثم العمل كما تقدم، فنأخذ مخرج الربع، إذا كانوا أربعة، فنضربه في مخرج ثلث الثلث تسعة، تكون ستة وثلاثين، النصيب منها تسعة، والثلث اثنا عشر، تبقى منه ثلاثة، ثلثها واحد يضاف على النصيب، فتصير عشرة، وتبقى ستة وعشرون، لا تصح على أربعة، لكن توافق بالنصف، فتضرب الوفق اثنين في الستة والثلاثين، تبلغ اثنين وسبعين: لصاحب الوصية عشرة في اثنين بعشرين، تبقى اثنان وخمسون، لكل ابن ثلاثة عشر.

المسألة الرابعة: إذا أوصى بمثل نصيب أحد بنيه إلا ثلث ما يبقى من الثلث، فالطريق كما تقدم. حتى إذا أخذ الموصى له، في المثال السابق، التسعة رد منها سهما، وهو ثلث ما يبقى من الثلث، فيفضل بيده ثمانية، وهي مبلغ وصيته، ويبقى للبنين ثمانية وعشرون، لكل ابن سبعة.

المسألة الخامسة: في الوصية بالتكملة.

وصورتها: أن يوصي بمثل نصيب أحد بنيه وبتكملة الثلث أو غيره من الأجزاء الممنوحة أو الضم، فالزيادة التي يزيداها على نصيب المثل حتى يكمل ما ذكر من الأجزاء هي التكملة، وعنها يقع السؤال.

وبيان العمل في المثال المتقدم: أن تضرب الأربعة سهام الفريضة ومخرج الربع في ثلاثة، لذكره الثلث تبلغ اثني عشر، فالنصيب ثلاثة، وبقيته الثلث سهم، إذ هو أربعة، فيأخذه الموصى له بالتكملة وتبقى ثمانية للبنين، لكل ابن سهان.

## الباب السادس في حساب المناسخت وقسمة التركات

وفيه فصلان:

### الفصل الأول

#### في حساب المناسخت<sup>(١)</sup>

ومعناها: أن يموت موروث، ثم يموت بعض ورثته قبل قسمة تركته، وقد يتأخر قسمها إلى أن يجتمع عدد كثير، بأن يموت الوارث ووارثه ووارثه إلى عدد كثير قبل القسم، فإذا وقع ذلك فعمل الحاسب فريضة كل ميت مفردة فقد أصاب في المعنى، وإن أخطأ عند الفرضيين، لأن بقاء التركة حتى حصلت فيها مناسخت تجعل الموارث كلها كالورثة الواحدة؛ ومطلوب الفرضيين تصحيح مسألة الميت الأول من عدد يتقسم نصيب كل ميت بعده على مسألته.

والطريق إلى ذلك أن تنظر:

فإن كان ورثة الثاني والثالث والرابع - مثلا - هم ورثة واحدة، ويرثون بمعنى واحد، فالأمر سهل، وإنما يجعل الكل كالتركة الواحدة يرثها من يبقى. مثال ذلك: ثلاثة إخوة أشقاء، وأربع أخوات شقائق، مات أحد الإخوة، ثم آخر، ثم أخت، ثم أخت ثم أخت.

فوجه العمل في هذا: أن تقسم التركة كلها على ثلاثة، للذكر سهران، وللأنثى سهم. فإن كان ورثة الثاني غير ورثة الأول، أو يرثونه بوجه غير ما يرثون به الأول، فصحح

(١) المناسخت وهي أن يموت إنسان فلا تقسم تركته حتى يموت بعض ورثته وقد يتسلسل ذلك فإن كان ورثة الميت الثاني هم ورثة الأول ويرثون الثاني على نحو ما ورثوا الأول فأقسم التركتين على من بقي كسنة بين وثلاث بنات ثم يموت أحد البنين عن أخوته وأخواته لا غير ثم مات ابن آخر عن الباقيين ثم بنت ثم بنت أخرى وبقي أربعة أخوة وأخت فأقسم الشركة على تسعة لكل ذكر اثنان وللأنثى واحد وإن اختلفت الوراث أو حظوظهم فالعمل في ذلك أن تصحح فريضة الميت الأول ثم فريضة الثاني وتقسم حظ الثاني من الفريضة الأولى على فريضته فإن انقسمت فريضة الميت الأول من عدد الأول في التماثل والتداخل وأعطيت كل واحد حظه من الفريضة إن ورث فيها أو من الواحدة إن ورث فيها خاصة وإن لم يتقسم وذلك إذا كان سهمه موافقا للفريضة أو مباينا فإن كان مباينا فاضرب فريضته في الأولى وتصححان من المجموع وإن كان موافقا فاضرب وفق فريضته في الأولى وتصححان من المجموع ثم اضرب ما بيد كل وارث من الأولى في عدد الثانية أو فقها وما بيد كل وارث من الثانية في نصيب الميت الثاني من الفريضة الأولى أو في وفقه واجمع لمن يرث في الفريضة حظه منها. القوانين الفقهية ١/ ٢٦٣.

مسألة الميت الأول، ثم اعرف نصيب الميت الثاني منها، ثم صحح المسألة الثانية، ثم اقسّم نصيبه من مسألة الميت الأول على مسألته، فإن انقسم عليها فقد صحت المسألتان جميعاً مما صحت منه المسألة الأولى على مسألته.

مثاله: ابن و بنت.

المسألة من ثلاثة: لابن سهان، مات عنهما، وخلف أخته وعاصبا، فمسألته من اثنين، ونصيبه سهان.

وإن لم ينقسم نصيبه من الأولى على مسألته، فانظر فإن لم يكن بين نصيبه وبين مسألته موافقة ضربت ما صحت منه مسألته فيما صحت منه المسألة الأولى، فما بلغ فمته تصح المسألتان.

مثاله: ابنان و بنتان.

المسألة من ستة؛ مات أحد الابنين، وخلف ابنا و بنتا، فمسألته من ثلاثة، ونصيبه من المسألة الأولى سهان، لا تنقسم على مسألته ولا توافق، فتضرب مسألته على المسألة الأولى، تبلغ ثمانية عشر، فمنها تصح المسألتان. فمن كان له شيء في المسألة الأولى أخذه مضروباً في المضروب في تلك المسألة، وهو ثلاثة، ومن له شيء من المسألة الثانية أخذه مضروباً فيما مات عنه الميت الثاني وهو سهان. وإن كان بين نصيب الميت الثاني وبين ما صحت منه مسألته موافقة، فخذ الوفق من مسألته لا من نصيبه، واضربه في المسألة الأولى. وتصح القسمة من المبلغ في المسألتين.

مثاله: ابنان و بنتان، مات أحد الابنين وخلف امرأة و بنتا و ثلاثة بني ابن.

المسألة الأولى من ستة، ونصيب الميت الثاني منها سهان. ومسألته من ثمانية، لا يصح نصيبه عليها، لكن يوافقها بالنصف، فاضرب نصف مسألته في المسألة الأولى، أربعة في ستة، تبلغ أربعة وعشرين، منها تصح المسألتان، من له شيء من المسألة الأولى أخذه مضروباً في نصف المسألة الثانية، ومن له شيء من المسألة الثانية أخذه مضروباً في نصف ما مات عنه موروثه، وذلك واحد. فإن كان في المسألة ميت ثالث فصحح مسألته مفرداً، ثم خذ نصيبه مما صحت منه المسألتان الأوليان، وانظر فإن انقسم نصيبه على مسألته فقد صحت المسائل الثلاث مما صحت منه المسألتان الأوليان، وإن لم ينقسم نصيبه على مسألته، فانظر فإن لم تكن منهما موافقة فاضرب ما صحت منه مسألته فيما صحت منه المسألتان الأوليان، فإن كان بينهما موافقة فاضرب وفق مسألته، لا وفق حصته، فيما صحت منه المسألتان الأوليان، فما بلغ فمته تصح المسائل الثلاث.

وهذا طريق العمل لو كان في المسألة ميت رابع وخامس وأكثر، فصحح مسألة كل

واحد منهم على الانفراد، ويأخذ نصيبه من مسائل المتوفين قبله، كما تقدم.  
 وإن أردت معرفة حصة كل واحد من أصحاب الفرائض فاضرب سهام كل واحد من أصحاب الفريضة الأولى فيما ضربتها فيه من الفرائض التي بعدها، أو من أوقافها، واضرب سهام كل واحد من أصحاب الفريضة الثانية في نصيب موروثه من الفريضة الأولى مضروباً في الثالثة أو في وفقها، ثم في ما بعدها أو في وفقه، واضرب سهام كل واحد من أصحاب الفريضة الثالثة فيما مات عنه موروثهم أو في وفقه، فما بلغ فاضربه في مسائل المتوفين بعده مسألة بعد مسألة، أو في وفقها إن كان في جملتها ما وافقت السهام فيه المسألة، فما بلغ فهو نصيبه.

وهكذا تفعل لو كانت رابعة وخامسة وأكثر من ذلك، تجربها على هذا المعنى إلى آخر الفرائض، إلا أن تنقسم سهام بعضهم على مسألته، فلا تضرب فيها، واعط كل وارث سهامه منها بجمعها له مع ما يجتمع له من الضرب فيما سواها، ثم إذا عرفت ما نصيب كل وارث فاجمع سهامه من كل فريضة، ثم انظر، فإن كان ما أصاب كل وارث منهم يتفق بجزء واحد مثل نصف أو ثلث أو أقل، فاعط كل وارث جزء ما أصابه، واجعل الفريضة من جزئها ذلك؛ وإن لم يتفق ذلك بجزء تركت السهام على حالها، وقسمتها بينهم على ما بلغت، فإذا أردت أن تعرف صحة ما عملت، فاجمع ما أصاب كل وارث، فإن اجتمع لك الذي صحت منه الفريضة فقد أصبت، وإن خالف فالعمل غير صحيح، فأعده.

ولنختم الفصل بذكر فريضة عملها أبو الحسن الطرابلسي، ذكر أنها نزلت ببلده. والمقصود بذكرها إيضاح عمل المناسحات على التفصيل والترتيب، فيستفيد الناظر فيها التدريب في ذلك، لتكرار العمل فيها.

وهي: رجل توفي وترك زوجته وابنين منها، وابناً وبتناً من غيرها، ثم توفي الابن شقيق البنت وترك أخته شقيقته، وأخويه لأبيه. ثم توفي أحد الابنين الشقيقين وترك أخاه شقيقه وأمه زوجة الأول وأخوين لأم، ثم توفي الثاني من الابنين الأشقاء وترك أمه زوجة الأول وأخته لأبيه أخت الميت الثاني وأخوين لأم، وأوصى بالثلث للمساكين، ثم توفيت زوجة الأول أم الثالث والرابع، وتركت ابنين وهم الإخوة للأم.

ففريضة الأول من ثمانية: لزوجه سهم، وللبنت سهم، ولكل ابن سهمان.

ثم توفي الابن، وهو الميت الثاني، عن سهمين.

وفريضته اثنان، تنقسم من أربعة، لأخته شقيقته سهمان، ولكل أخ لأبيه سهم، فسهامه توافق فريضته بالنصف، واضرب فريضة الأول ثمانية في اثنين نصف الثانية، تكون ستة عشر، فمن كان له شيء من ثمانية أخذه مضروباً في اثنين، نصف الثانية، ومن كان له

شيء من الثانية أخذه مضر وبا في واحد نصف تركة الثاني، فلزوجة الأول من فريضته سهم في اثنين نصف الثانية، وليس لها من الثانية شيء، لأنه ليس بابن لها، ولبنت الأول من الفريضة الأولى سهم في اثنين ولها من الثانية بأنها أخت شقيقة النصف اثنان في واحد، فذلك أربعة، ولكل ابن للميت الأول الأشقاء من الفريضة الأولى اثنان في اثنين بأربعة، وله من الثانية سهم، لأنه أخ لأب، فذلك خمسة، ثم توفي أحد الابنين الأشقاء عن خمسة أسهم، وهو الميت الثالث، وترك أمه زوجة الأول وأخاه شقيقه وأخوين لأم.

فريضتهم ستة: لأمه السادس، وكذلك لكل أخ لأم، وللأخ الشقيق ما بقي ثلاثة، فسهامه لا تنقسم على فريضته، ولا توافقها بجزء، فاضرب ستة عشر، ما اجتمع من الفريضتين الأولين، في ستة، فريضة الثالث، تبلغ ستا وتسعين، ثم تبتدئ القسم، فتقول: لزوجة الأول من فريضته سهم في اثنين، نصف الثانية، ثم في ستة، الفريضة الثالثة، تكون اثني عشر، وليس لها من الثانية شيء، ولها من الثالثة، لأنها أم، السادس سهم، في خمسة تركة الثالث، وذلك سبعة عشر؛ ولبنت الأول سهم من فريضته في اثنين، ثم في ستة، ولها من الثانية اثنان، في ستة فريضة الثالث، جميع ذلك أربعة وعشرون، وليس لها من الثالث شيء لأنها محجوبة بالأخ الشقيق؛ ولابن الميت الأول الباقي سهمان من الفريضة الأولى، في سهمين نصف الثانية، ثم في ستة الفريضة الثالثة، وله من الثانية، لأنه أخ لأب، سهم، في ستة أيضًا، وله من الثالثة ثلاثة، في خمسة تركة الثالث، فجميع ذلك خمسة وأربعون. ولكل أخ لأم من الثالثة سهم في خمسة.

ثم توفي الابن الثاني من ولد الميت الأول، وهو الميت الرابع عن خمسة وأربعين سهمًا، وترك أمه زوجة الميت الأول، وأخته لأبيه بنت الأول، وأخوين لأم، وأوصى بالثلث للمساكين.

فريضته: ستة، واحمل عليها مثل نصفها ثلاثة للموصى لهم تكن تسعة، فسهامه خمسة وأربعون منقسمة عليها، لكل سهم خمسة: للمساكين ثلاثة في خمسة بخمسة عشر، ولأمه سهم في خمسة، ويبيدها سبعة عشر، فذلك اثنان وعشرون، ولأخته لأبيه ثلاثة في خمسة بخمسة عشر، ويبيدها أربعة وعشرون، اثنا عشر عن أبيها، ومثل ذلك عن أخيها شقيقها، فذلك تسعة وثلاثون، ولكل أخ لأم سهم في خمسة، ويبيده خمسة عن أخيه الميت الثالث، فذلك عشرة، فجميع ذلك ستة وتسعون.

تم توفيت زوجة الأول، وهي الميت الخامس عن اثنين وعشرين سهمًا، وتركت ابنين، وهما الإخوة للأم، فسهامهما منقسمة عليهما لكل واحد أحد عشر، ويبيده عشرة، فذلك أحد وعشرون، وقد اتفقت سهامهم أجمع بالثلث، ففرد الفريضة إلى ثلثها اثنين وثلاثين،

ورد كل واحد إلى ثلث ما بيده، فللمساكين خمسة، ولبنت الأول ثلاثة عشر، ولكل أخ لأم سبعة.

## الفصل الثاني في قسمة التركات

وإذا كانت التركة مقدرة بكييل أو وزن، فالطريق في قسمتها: أن تنظر عدد الفريضة من حيث تنقسم وعدد التركة، فالتركة هي الأصل المضروب فيه، والفريضة هي الأصل المقسوم عليه، إلا أن تتفق الفريضة والتركة بجزء، فتجعل جزء كل واحدة مقامها، وتضرب لكل وارث أو موصى له بجملة سهامه في المضروب فيه، وتقسم على المقسوم عليه، فما خرج من القسم فهو نصيب الذي ضربت له.

مثال الأول: أن تترك أما، وأختين لأم، وأختين لأب، وتترك خمسة عشر ديناراً.

فالفريضة ستة، تعول بسدسها إلى سبعة: للأم سهم، ولكل أخت لأم سهم، ولكل أخت لأب سهمان، فذلك سبعة، وهي لا توافق التركة بجزء، فاضرب للأم بواحد في خمسة عشر، ثم اقسما على سبعة جملة الفريضة، يخرج لها في القسم ديناران وسبع دنانير، ولكل أخت لأم مثل ذلك، ولكل أخت لأب مثلاً ذلك.

ومثال الموافقة: أن يترك أبوين، وابنتين، ويوصي لرجل بثلث ماله، ويخلف أحداً وعشرين ديناراً، فالفريضة من ستة: للأبوين سهمان لكل واحد سهم، ولكل بنت سهمان، فأحمل على الفريضة للموصى له بالثلث مثل نصفها ثلاثة تبلغ تسعة، وهي توافق التركة بالثلث، فيكون المضروب فيه سبعة ثلث التركة، والمقسوم عليه ثلاثة ثلث الفريضة والوصية، فاضرب للموصى له بسهامه من أصل الفريضة ثلاثة في سبعة، تكون أحداً وعشرين، فاقسما على ثلاثة ثلث الفريضة، تخرج في القسم سبعة، فهي نصيب الموصى له، واضرب للأب بواحد في سبعة، واقسم على ثلاثة، يخرج له من القسم ديناران وثلث، ولأم مثل ذلك، واضرب لكل بنت باثنين في سبعة، يكون أربعة عشر، واقسما على ثلاثة يخرج لها في القسم أربعة دنانير وثلثا دينار.

هذا إذا كان عدد التركة صحيحاً، ليس فيه كسر، فإن كان مع الأعداد كسر، فابسط العدد كله من جنس الكسر، وذلك بأن تضرب الصحيح في مخرج ذلك الكسر، وتزيد عليه الكسر فما بلغ فكأنه كله صحاح، فاعمل في قسمته ما تقدم، فما خرج لكل واحد من القسمة والضرب فاقسمة على مخرج ذلك الكسر الذي جعلت الكل من جنسه فما خرج فهو نصيبه.

مثاله: إن التركة كانت أربعة وعشرين ديناراً ونصفاً، وتترك أما وأختين لأم وأختين

لأب، فتضرب الأربعة والعشرين في اثنين، مخرج النصف، تبلغ ثمانية وأربعين، وتزيد عليها النصف فتكون تسعة وأربعين، فيصير ذلك مبلغ التركة، تضرب فيه للأم بسهم ثم تقسم على سبعة يخرج لها سبعة. وكذلك لكل أخت لأم، ويخرج لكل أخت لأب أربعة عشر، فإذا قسمت ما بيد كل واحد على اثنين، مخرج النصف، حصل معه نصف ما بيده، وجملة ذلك أربعة وعشرون ونصف، ولو قسمت جملة التركة على جملة السهام كان الخارج حصة كل سهم من جملة سهام الفريضة، فإذا ضربت عدد سهام وارث في الخارج كان مبلغ الضرب حصته من جملة التركة، وذلك بين في المثال الحاضر.

وقد ذكر بعض الفرضيين طريقاً من النسبة يستغنى بها عن الضرب والقسمة، وهو أن تنسب سهام الفريضة من عدد التركة، فما كانت نسبتها فهي نسبة سهام كل وارث من نصيبه من جملة التركة.

بيان ذلك في المال الحاضر: أن نسبة السبعة إلى التسعة والأربعين، نسبة السبع، وللأم سهم فهو سبع نصيبها، فنصيبها إذن سبعة كما تقدم.

وكذلك تعمل في سائر الورثة.

هذا حكم التركة إذا كانت مقدرة.

فإن كانت غير مقدرة فما ذكرناه جارٍ في قسمة قيمتها.

وكذلك إذا اشتملت على مقدر وغير مقدر، كعين ومقدر، كعين وعرض، أجريت الطرق المتقدمة في عدد العين وقيم العروض. فإن قيل: لو اشتملت التركة على عرض وعين، فأخذ بعض الورثة ذلك العرض بحصته أو ببعضها، بأن أخذ معه بعض العين، أو بأكثر من نصيبه، بأن دفع من يده شيئاً مع حصته، في مقابلة العرض فكيف يعرف ثمن ذلك العرض؟

قلنا: أما المسألة الأولى وهي إذا أخذه بحصته فالباب فيها أن تصحح سهام الفريضة، وتسقط منها سهام أخذ العرض، وتجعل القسم على الباقي، ثم تأخذ سهامه، فتضربها في الباقي من التركة بعد العرض، ثم تقسم ما خرج له على باقي السهام بعد سهامه، والخارج من القسم هو ثمن العرض.

ومثال ذلك: ترك ثلاث أخوات مفرقات، وأما، وكانت التركة ثلاثين ديناراً وثوباً، وأخذت الأخت للأب الثوب بحقها من الميراث.

فالفريضة من ستة، للأخت للأب منها سهم، فإذا أسقطته بقيت خمسة، عليها يجب القسم، ثم يعود فيضرب ذلك السهم، أعني سهم الأخت للأب، في الثلاثين ديناراً التي هي التركة، وذلك ثلاثون، فقسمتها على الخمسة، فتخرج في القسم ستة، فهي ثمن الثوب.

وأما المسألة الثانية، ومثالها: أن يترك أبوين، وابنين، ويخلف أحدا وعشرين دينارا وختاما. فيأخذ الأب بميراثه الخاتم ودينارا معه.

فالباب في ذلك أن تسقط الزيادة أبدا من جملة المال في هذا النوع، وهي في هذه المسألة دينار واحد، فتبقى عشرون دينارا، ثم تقسط سهم الأب من سهام الفريضة، فتبقى خمسة أسهم، عليها يكون القسم، ثم تعود فتضرب سهم الأب في العشرين دينارا، وذلك عشرون، فتقسمها على الخمسة، فتخرج في القسم أربعة دنانير، وذلك ثمن الخاتم مع الزيادة. فإذا نزع الزيادة وهي دينار بقيت ثلاثة دنانير، وذلك ثمن الخاتم.

وأما المسألة الثالثة، ومثالها: أن يترك أبوين، وأربع بنات، وتكون تركته خمسين دينارا ودارا، فتأخذ الأم بميراثها الدار، وترد عشرة دنانير، فالباب فيها أن تسقط سهم الأم كما تقدم، فتبقى من الفريضة خمسة، عليها يكون القسم، ثم تزيد على الخمسين دينارا عشرة، وهي التي دفعتها الأم، فنصير الجملة ستين، وذلك بالعكس من النوع الأول، لأن في ذلك ينقص ما يزداد من جملة العين، في هذا النوع يزيد ما يدفعه على جملة العين، ثم تقسم الستين على خمسة الأسهم، فيخرج من القسم اثنا عشر دينارا، وذلك حصة الأم من التركة، فإذا أردت أن تعرف كم ثمن الدار فزد العشرة، التي كانت الأم دفعتها، على الاثني عشر، فتكون الجملة اثنين وعشرين دينارا، فذلك ثمن الدار. وكذلك تعمل في كل ما يرد عليك من هذا النوع.

واعلم أن ما ذكرناه من طريق النسبة الجاري في القسمة يجري في هذا النوع أيضًا، بل هو أخص فيه مما تقدم، وذلك بأن تنظر نسبة سهام أخذ العرض من بقية سهام الفريضة، فتعلم أنها نسبة ثمن ما أخذ من بقية التركة.

وبيانه في الأمثلة المتقدمة: أن نسبة سهم الأخت للأب في المسألة الأولى من بقية سهام الفريضة، وهي خمسة، نسبة الخمس، فيكون ثمن الثوب خمس بقية التركة وذلك ستة؛ ونسبة سهم الأب في المسألة الثانية من بقية سهامها نسبة الخمس أيضًا، فيكون ثمن الخاتم والدينار الذي أخذه معه خمس بقية التركة، وذلك أربعة، فإذا أفرد منها الدينار بقي ثمن الخاتم ثلاثة؛ ونسبة سهم الأم في المسألة الثالثة من بقية سهامها نسبة الخمس أيضًا، فتكون حصتها خمس بقية التركة بعدما أخذته، وذلك ستون دينارا فخمسة اثنا عشر دينارا، فإذا أضفت إليه العشرة التي دفعتها مع حصتها في مقابلة الدار، كانت الجملة اثنين وعشرين دينارا، فهي ثمن الدار. هذا تمام الفصل وهو عظيم الفائدة، وكأنه ثمرة الحساب في الفرائض ونتيجته، فإن المفتي قد يصحح الفريضة من الأعداد الكثيرة، والتركة مقدار نزر، فكيف يفيد كلامه إلا ببيان طريق القسمة، ولذلك جعلناه خاتمة الفرائض. وقد نجزت بنجازه.